دلالةُ الاقتضاءِ عندَ
ابنِ السِّيدِ البَطَلْيُوسِيِّ (٥٢١هـ)
في كتَابِه (إصلاحِ الخَلَل مِن كِتَابِ الجُمَل)
في ضوء نظرية النحو الوظيفي

الدكتور

حسين عبد النبي سليمان عفيفي

المدرس بقسم اللغويات

في كلية اللغة العربية بالقاهرة

(١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م)

دلالةُ الاقتضاءِ عندَ ابنِ السِّيدِ الْبَطَلْيُوسِيّ (٥٢١هـ) في كتَابِه (إصلاحِ الخَلَل مِن كِتَابِ الجُمَل) في ضوء نظرية النحو الوظيفي

حسين عبد النبي سليمان عفيفي

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص :

هذا بحث بعنوان (دلالة الاقتضاء عند ابنِ السِّيدِ الْبَطَلْيُوسِيّ في كتابه «إصلاح الخَلل مِن كتاب الجُمل»)، ووقع اختياري على ابن السِّيد؛ لما امتاز به من فكر منطقي وفلسفي في تصويباته وتخريجاته النحوية، فتمَّت الدراسة وفق منهج وصفي انتقائي.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

التمهيد: وعنوانه: الفكر النحوي والفلسفي عند ابن السِّيد.

الفصل الأول، وعنوانه: **بين الزَّجَّاجي وابن السِّيد**، وفيه مبحثان:

- الزجَّاجي وكتابُه (الجُمل).
- مآخذ ابن السِّيد على كتاب (الجُمل).

الفصل الثاني، وعنوانه: **رابطة الإسناد**، وفيه مبحثان:

- الإسناد ومجالاته الاستعمالية.
- العلائق الإسنادية داخل التراكيب النحوية.

الفصل الثالث، وعنوانه: **مُقتضَى الكلام النحوي**، وفيه مبحثان:

- مُقتضَيات الكلام بين النُّحاة واللِّسانيين.

- تصوُّرات ابن السِّيد لمفهوم مقتضَيات الكلام.

ثم الخاتمة: وقد تضمَّنت أهم ما توصَّل إليه البحث من نتائج.

ثم الفهارس: وتضمَّنت قائمة المصادر، وموضوعات البحث ومسائله.

الكلمات المفتاحية: دلالة – الاقتضاء – ابنِ السِّيدِ – الْبَطَلْيُوسِيِّ – إصلاح الخَلل مِن كتاب الجُمل.

Exigency meanings in "Fixing Errors from Sentences Book" a book by Ibn al-Seid al-Batalussi

Hussein Abd El , Nabi Suleiman Afifi

Department of Linguistics at the Faculty of Arabic Language in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

This research is entitled (Exigency meanings in "Fixing Errors from Sentences Book" a book by Ibn al-Seid al-Batalussi). I have chosen Ibn al-Seid for his logical and philosophical thinking in his grammatical fixes and classifications. So, the research has been done in accordance with a selective descriptive approach.

The research consists of an introduction, a preface, 3chapters, a conclusion, and appendices.

Preface, entitled "**Grammatical and Philosophical Thinking in Writings of Ibn al-Seid**".

Chapter 1, entitled "**Between al-Zaggagi and Ibn al-Seid**", including 2 topics:

- Al-Zaggagi and his book "Sentences".
- Defects of "Sentences" book by Ibn al-Seid.

Chapter 2, entitled "**Reference Link**", including 2topics:

- Reference and its areas of use.
- Referential relations within grammatical structures.

Chapter 3, entitled "**Grammatical Speech Exigency**", including 2 topics:

- Speech Exigencies amongst grammar and language specialists.

- Perspectives of Ibn al-Seid about Speech Exigencies concept.

Conclusion, including highlights of the research outputs.

Appendices, including a list of resources, research topics and issues.

KeyWords: Exigency - meanings - Fixing Errors from Sentences Book - Ibn al-Seid - al-Batalussi.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَن لا نبيَّ بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أمَّا بعد:

فغير خافٍ على الدارسين ما كان للعصر الأندلسي من صيت ذائع في تلك الحقبة الزمنية، حيث كان من أعظم العصور ازدهارًا في مختلف العلوم، على الرغم من أنَّ عددًا لا يُحصى من مصنَّفاته قد اندثر ولم يصل إلينا.

ومع ازدهار النحو واللُّغة في ذلك العصر ازدهرت معه الدراسات الفلسفية، فكان من أبرزهم أثرًا في ذلك العالم النحويُّ ابن السِّيد الْبَطَلْيُوسِيُّ، المتوفى (٥٢١هـ)، والذي استطاع –بشجاعته العلمية– أن يُعيد النظر في كثير من القضايا النحوية، من ذلك ما حاول إصلاحه من جوانب الخلل الذي وقع فيه الزَّجَّاجي (٣٣٧هـ) في كتابه (الجُمل)، وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه؛ حيث كان ينطلق من عدة مجالات معرفية، منها: الدرس البلاغي، والفقهي، والأصولي، بما يتلاءم مع مقتضى الكلام، فحاولتُ أن أجعل هذا الاقتضاء يتَّجه نحو بعض المسائل النحوية التي أشار إليها ابنُ السِّيد وهو يقدِّم نقده لما وقع فيه الزَّجَّاجي –من وجهة نظره–.

وفي هذا البحث سوف أتناول دلالات الاقتضاء الكلامي عند الإمام ابن السِّيد بصفته واحدًا من الذين تفرَّدوا بتخريجات جديدة اختلفت عن تخريجات كثير من أئمة النحو الذين سبقوه، وذلك من خلال كتابه (إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجَّاجي). وعليه، ينبغي الإشارة إلى الأمور الآتية:

* المقصود بكلمة (الدلالة): إدراك السامع للمقصد الذي يعنيه المتكلم، سواء من منطوق الكلام أو مفهومه.

* المقصود بكلمة (الاقتضاء): ما يتضمَّنُه الكلام من معانٍ يَتطلَّبها المقام، ويَستلزمها السياق.

* إنَّ (مَقامات الكلام): هي الأمور التي تحقق مقتضياتٍ على حسب خصوصية الكلام(١). ومِن ثَم إذا اختلفت المقامات في السِّياق التركيبي لزم اختلاف مقتضيات الأحوال، وهو ما تعكسه الصيغ اللغوية.

* إنَّ ثَمَّتَ علاقة وثيقة بين (المقام) و (مُقتضَى الحال). وقد يُظن أنَّ هذه العَلاقة لم يتعرَّض إليها النحويون، وأنها مختصة بما ألمح إليه البلاغيون، والأصوليون، والمناطقة، والمفسِّرون، والحقيقة أن ثَمَّتَ صورًا كثيرة أشار إليها النحويون –عامة– وابن السيد –خاصة– من جهة علاقة المقام بمقتضيات حال الخطاب (المتكلِّم، والمخاطَب، والسياق أو القرائن ...).

* اعتنى ابنُ السِّيد –في هذا الكتاب كثيرًا– بمقتضيات الكلام مِن خلال الروابط الإسنادية التي تعطي كلَّ تركيب بُعدًا للمفهوم النحوي يختلف –باختلاف السياق– في صوره وأشكاله، من نحو: سياق الحال، وسياق المقام، وسياق القرينة (صور الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير) وغيرها.

* (الوظيفية) أو (النحو الوظيفي): نظريَّة غربيَّة تزعَّمها اللغوي الهولندي سيمون ديك في أواخر السبعينيات، ومفادها: ربط القاعدة النحوية بوظيفتها في الاستعمال، من خلال ضبط الكلمات وتأليف الجمل في إطار تواصُلي

(١) انظر: حاشية الدُّسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني ص (٢٢٧).

تداوُلي موافق للمقام والسياق[١]، بمعنى: ربط القاعدة النحوية بالحدَث أو الغرض الذي أُنجز الكلام فيه.

* كان لابن السِّيد منهج نحوي متميز من حيث التصور والطريقة، وهذا عائدٌ إلى ثقافته اللغوية والمنطقية، فقد قال –رحمه الله–: "إنَّ بين علم النحو والمنطق مناسبةً في بعض أغراضه ومقاصده"[٢]. وهو بهذا يشير إلى ملامح مقامات الكلام التي جعلت الكلام النحوي عنده يأخذ عدة مقتضيات تتوافق مع السياق.

وهذه المقتضيات المصاحبة للكلام ستُميط اللثام –في هذا البحث– عن كثير من الصور التي تخص مفهوم مقتضى الكلام ليس فقط من الجانب النحوي، بل في كلِّ ما له علاقة بحال المتكلم، والمخاطَب، والمواقف، والمقاصد، وغير ذلك.

هذا، ولم أقف على دراسة مطابقة لبحثي هذا (دلالة الاقتضاء عند ابن السيد البطليوسي في كتابه إصلاح الخلل في ضوء نظرية النحو الوظيفي) لكن من خلال البحث والاطلاع وجدت بعض الدراسات المختلفة في الاتجاه والمضمون من حيث التصور والوظيفة. مِن أهمِّها:

*الاقتضاء بين النحو العربي والغربي، لعزَّام محمد ذيب الشريدة، مقال على شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ١٤٣٢/٧/٢٠هـ.

---

(١) انظر: اللسانيات الوظيفية لأحمد المتوكل، ص (١٠٤)، والنحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي.. دراسة في نحو الجملة، الزايدي بودرامة ص (٣٣)، رسالة دكتوراه– جامعة الحاج لخضر.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لابن السِّيد البَطَلْيُوسي ص (١٥).

*دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، د/بوشعيب مسعود راغين، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد (١٧)، ١٤٤٠هـ.

*دلالة الاقتضاء بين النحو والتداولية، د/ ليلى جغام، ص (٩٠)، حوليات المخبر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد الأول ٢٠١٣م.

* مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د/ فخر الدين قباوة، ط. الأولى، دار الفكر – دمشق ٢٠٠٣م.

وإذا كان هذا البحث يعتمد في صلبه على بعض المفاهيم النحوية الواردة في كتاب (إصلاح الخلل) لابن السِّيد، فقد جاءت خطته على النحو الآتي:

= **المقدمة.**

= **التمهيد،** وعنوانه: الفكر النحوي والفلسفي عند ابن السِّيد.

= **الفصل الأول: بين الزجَّاجي وابن السِّيد.** وفيه مبحثان:

– **المبحث الأول:** الزجَّاجي وكتابُه (الجُمل).

– **المبحث الثاني:** مآخذ ابن السِّيد على كتاب (الجُمل).

= **الفصل الثاني: رابطة الإسناد.** وفيه مبحثان:

– **المبحث الأول:** الإسناد ومجالاته الاستعمالية.

– **المبحث الثاني:** العلائق الإسنادية داخل التراكيب النحوية.

= **الفصل الثالث: مُقتضَى الكلام النحوي.** وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** مُقتضيات الكلام بين النُّحاة واللِّسانيين.

- **المبحث الثاني:** تصوُّرات ابن السِّيد لمفهوم مقتضيات الكلام.

= **الخاتمة:** وتضمُّ أهمَّ النتائج التي توصَّل إليها البحث.

= **الفهارس:** وتشمل قائمة المصادر، وموضوعات البحث ومسائله.

هذا، وقد سِرتُ في ترتيب مسائل الاقتضاء بحسب الترتيب الذي سار عليه ابن السِّيد في أبواب كتابه (إصلاح الخلل)، وبالله تعالى التوفيق.

د/ حسين سليمان

التمهيد

الفكر النحوي والفلسفي عند ابن السِّيد

ابنُ السِّيد: هو (أبو محمد) عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسِيُّ؛ فيلسوفٌ نحويٌّ، وأديبٌ منطقيٌّ، عالمٌ بالآداب واللغات، متبحرٌ فيهما، سكن مدينة (بَلَنْسِيَةَ) إبَّان حكم المرابطين، وكان الناس يجتمعون إليه ويقرأون عليه، وكان واسع الاطلاع، غزير الحفظ، صافي الطبع، صائب الرأي، بارع الحكم، واضح البرهان ثقةً ضابطًا، ألَّف كتبًا نافعة وتصانيف ممتعة، وكان إلى جانب ذلك متفننًا في صناعة الشعر. وُلد في سنة أربع وأربعين وأربعمائة بمدينة (بَطَلْيُوْسَ)، وتوفِّي في منتصف رجب سنة (٥٢١هـ)[١].

و (السِّيد) –بكسر السين وإسكان: من أسماء الذئب، وبه سُمي جدُّ أبي محمد بن السِّيد[٢].

و (بَطَلْيُوس) –بفتحتين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة–: مدينة كبيرة بالأندلس، يُنسب إليها خلق كثير، منهم ابن السِّيد[٣]، الذي كان يلقَّب بـ (الأستاذ)، وهو لقب كان لا يطلق إلَّا على من بلغ درجة عالية في

---

(١) انظر: الصلة لابن بشكوال (٢٩٢/١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٩٦–٩٧)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣٠٧/١٧–٣٠٩)، وبغية الوعاة (٥٥/٢–٥٦)، وهدية العارفين (٤٥٤/١)، وانظر: ابن السِّيد البَطَلْيُوسي اللغوي الأديب حياته – منهجه في النحو واللغة– شعره، د/ صاحب أبو جناح، ص (٥٤).

(٢) انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري، (٥٤/٢) ط. دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢٤هـ.

(٣) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٤٤٧/١)، ط. دار صادر ١٩٩٣م.

العلم والمعرفة[١]. وصفه صاحبه الفتح بن خاقان (ت ٥٢٨هـ) بأنه شيخ المعارف وإمامها، لديه تُنشد ضوالُّ الإعراب، وتوجد شوارد اللغة والإعراب[٢].

وفي الجملة، كان كل شيء يتكلم فيه هذ الرجل في غاية الجودة، ومثل هذه الشخصية خليقة بالبحث، جديرة بالاهتمام.

وكان –رحمه الله– من المتأثرين في تحليلاته بفلسفة الفارابي وابن باجه؛ حيث استخدم معرفته المنطقية في تناوله كثيرًا من المسائل النحوية، وبهذا النهج واجه كثيرًا من علماء النحو والمنطق، كالزَّجَّاجي وغيره، كما فعل عند تعرُّضه لتعريفات بعض المناطقة للاسم والفعل والحرف وغيرها، فعَدَّ كثيرًا من هذه التعريفات قاصرة عن تحقيق الغاية؛ حيث إنها لا ترقى إلى درجة التعريف بالحدِّ، فعدَّها من التعريفات بالرسم[٣].

كما أنَّ الزمان يرتبط –عند ابن السيد– بالفعل والحركة، وليست الأفعال إلا حركات الأشخاص أصلًا، ولما كانت الحركات كثيرة ومتنوعة لزم التمييز بينها، فأُطْلِق على بعضها: قعود، وقيام، وضرب، وقتل، ولما كانت هذه المصادر مبهمة من حيث أزمانها اشتُقت منها صيغٌ تدل على زمن مُحْدَث، فقيل: يقعد، ويقوم، ويضرب، ومن هنا كانت هذه المصادر

---

[١] انظر: جهود البَطَلْيُوسي الأدبية في (الاقتضاب)، د/ يونس السامرائي، ص (١٥٧)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج (٤٤)، ج (٢).

[٢] انظر: قلائد العقيان، ص (١٩٣).

[٣] انظر: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، سحبان محمود خليفات، ص (٥٠، ١٢٦)، ط. الأولى، دار البشير– عمَّان ١٩٨٨م.

بمنزلة الطين الذي تُصنع منه الأواني، والفضة التي تُصاغ منها الحُلي[١]. وصار الأفراد هم الفاعلين الذين يشكِّلون الأحداث طبقًا لإراداتهم داخل إطار زماني ومكاني معين[٢].

وكذلك تمايز مفهوم النحو والمنطق عند ابن السِّيد، فهو يرى أنَّ المنطق وثيق الصلة بالنحو؛ وأنَّ بين الصناعتين مناسبةً من بعض الجهات، جاء عند أبي حيان التوحيدي في رسالته (ما بين المنطق والنحو من المناسبة): "النحو منطقٌ عربي والمنطق نحوٌ عقلي، وجلُّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحُلل والمعارض، وجلُّ نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر"[٣]. لكنه لا ينبغي أن تدفعنا هذه الصلة إلى عَدِّهما متماثلين، فلكلِّ صناعة قوانينها الخاصة، وذكرَ ابن السِّيد في ذلك ما تنازع فيه مع الفيلسوف ابن باجه، وكذلك مع الإمام أبي الحسن الأشعري[٤].

ومن التطور الملحوظ في نحو ابن السيد ارتباط النحو –عنده– بالفلسفة؛ حيث تنبَّه –رحمه الله– إلى أهمية اللغة في القضايا الفلسفية، التي لا يمكن أن تحدد دلالاتها إلا داخل إطار لغوي، فتناول الرجل اختلافاتٍ

---

[١] انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السِّيد البَطَلْيُوسي، ص (٢٦)، تحقيق الأستاذ الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠٠٣م.

[٢] انظر: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السِّيد، ص١٣١.

[٣] من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس ص (١٢٢)، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو ١٩٦٦م.

[٤] انظر: إصلاح الخلل لابن السِّيد، ص (٣٣).

جمةً وخصوماتٍ كثيرةً تولَّد فيها الخلاف بين المسلمين، بسبب تشعب الأفهام في إدراك بعض الدلالات اللغوية؛ فدرَس الرجل هذه الخلافات، وردَّها إلى مفاهيم لغوية، ومن أبرز مؤلفاته حصرًا لأسباب تلك الخلافات كتابه (التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم)، الذي جمع فيه من ذلك ثمانية أسباب[١].

ومما لا شك فيه أنَّ تبحُّر ابن السِّيد في دراسة الفلسفة والمنطق ترك أثرًا عميقًا في تفكيره النحوي؛ مما جعله يستعين بتعريفات الفلاسفة والمنطقيين، فيَسُوقُها مع ما يَسُوق من تعريفات النحويين المتقدمين. لكنَّ خوضه في استدلالات أهل المنطق وطرق معالجتهم للمسائل الذهنية المجردة لم يشتطَّ به بعيدًا عن طريق علماء العربية ومنهجهم في الاحتجاج للمسائل اللغوية التي كانت مدارًا للجدل بينهم، بل نراه يعود ليستخدم المنهج اللغوي الذي يستعين بالاستقراء لإثبات صحة دعواه أو إبطال دعاوى خصومه ومجادليه؛ مما يبيّن أنَّ لابن السيد جهودًا خاصة في العرض والتدوين، وقد تجلَّت تلك الجهود في تبويبه بعض المسائل وتقسيمها ووضعه الحدود الفاصلة بين أقسامها، الأمر الذي تردَّد صداه في مصنفات النحويين الذين جاءوا بعده، كـ (مغني اللبيب) لابن هشام[٢].

ويمكن القول إنَّ الرجل استوعب تراث المتقدِّمين من البصريين والكوفيين وعامة المتأخرين، حتى استطاع أن يكوِّن لديه ثروة نحوية ولغوية زاخرة جعلته ملاذًا لكل سائل عما يُشْكِل من عويص المسائل، ويُفْرِد فيها –

---

[١] الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد، ص١٣١-١٣٣.

[٢] انظر: ابن السِّيد البَطَلْيُوسي اللغوي الأديب حياته ومنهجُهُ، د/ صاحب أبو جناح، ص (٥٤).

من خلال إجاباته- مباحث نافعة، تَلُوح منها أمارات الذكاء والنفاذ الدقيق والاجتهاد، ولا يشك أحدٌ في أنَّ ابن السيد أفاد كثيرًا من ثقافاته المتنوعة، وبخاصة علم الجدل؛ ليُعِدَّ نفسه للدفاع عن آرائه في المسائل النحوية المتنازَع فيها[١].

وعليه فقد ترك ابن السِّيد أثرًا واضحًا في الحياة الفكرية في الأندلس من خلال مؤلفاته الكثيرة في مختلف المعارف والفنون[٢]، حتى وصفه مُعاصره ابن بسَّام بأنه كان في الأندلس كالجاحظ بل أرفع درجة[٣].

---

[١] السابق، ص (٧٧- ٧٩).

[٢] منها: (الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب) مطبوع بتحقيق: مصطفى السقا ١٩٨٣م، و (الحُلل في شرح أبيات الجُمل) بتحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفى إمام- مكتبة المتنبي ١٩٧٩م، و (ذِكر الفرق بين الأحرف الخمسة) بتحقيق الأستاذ الدكتور/ حمزة النشرتي- جامعة الإمام ١٩٧٨م، وكتاب (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) - موضوع الدراسة- رسالة دكتوراه د/ حمزة النشرتي ١٩٧٤م، نشرته دار المريخ بالرياض ١٩٧٩م، ونُشر بعنوان (الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) بتحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، وزارة الثقافة- العراق ١٩٨٠م، وغيرها.

[٣] انظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (٦/ ٨٩٠).

الفصل الأول: بين الزجَّاجي وابن السِّيد

المبحث الأول: الزجَّاجي وكتابُه (الجُمل)

الزَّجَّاجي: هو (أبو القاسم) عبد الرحمن بن إسحاق[1]. وُلد في نهاوند، وانتقل إلى بغداد لينهل من حلقات علمائها، وفيها قرأ على الزجَّاج البصري، ولزمه حتى نُسب إليه، وقرأ على غيره من علماء عصره؛ كابن السرَّاج، وابن الأنباري، وابن كيسان، وغيرهم، مما أتاح له ثقافة وافرة في علوم العربية المختلفة؛ جعلته يمتاز بدقة متناهية وشمولية واسعة في تعامله مع الظواهر النحوية والقضايا اللغوية.

واختُلف في تاريخ وفاته ومكانها، فقيل إنه مات في رجب سنة (٣٣٩هـ)، وقيل في ذي الحجة من السنة ذاتها، وقيل سنة (٣٣٧هـ أو سنة ٣٣٩هـ)، وقيل في رمضان سنة (٣٤٠هـ).

---

(1) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص (٢٢٧)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (١٦٠/٢)، ووفيات الأعيان (١٣٦/٣، ٣٤٩)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٥/١٥)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص (١٨٠، ٢٢٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٥٧، ٢١٩/٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٢/ ٣٥٤- ٣٥٧)، وبغية الوعاة (١٠٩/١، ١٤٥/٣)، والجمل للزجاجي، (التقديم) ص (٨)، وأمالي الزَّجَّاجي (التقديم) لعبد السلام هارون، (١٠، ١١)، والإيضاح للزجاجي (التمهيد) د/ مازن المبارك، ص (١)، والفهرست لابن النديم (٩٨)، وأخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي/ التقديم ص (٧)، تحقيق: عبد الحسين المبارك. وانظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، د/ مازن المبارك، ص (١٤) ط. الثانية، دار الفكر ١٩٨٤م.

وقد خلَّف عددًا من المصنفات النحوية واللغوية؛ كـ (الإيضاح) و (الأمالي) و (اللامات) و (الجُمل) وغيرها. أما مذهبه فقد كان الرجل يقتفي أثر المنهج البغدادي، الذي أخذ بمبدأ الاختيار من كلتا المدرستين البصرية والكوفية، حيث تعلَّم على يد شيوخ بصريين وآخرين كوفيين، وعلى شيوخ جمعوا بين المذهبين، وإن كان -كشيخه الزجَّاج- ميَّالًا إلى البصريين والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان، على أنه لم يكن متعصبًا ولا مقلدًا، بل كان حرَّ الفكر متميزًا بشخصية مستقلة في جلِّ تصوُّراته للقضايا النحوية[١]، من ذلك أنه في كتاب (الجُمل) قد يذكر رأيين اثنين ثم يصف أحدهما بشيء من لوازم الرأي الثاني، على نحو ما نجده يصرح قائلًا: "وإن قلتَ كذا كان قبيحًا، وأهل البصرة لا يجيزونه"[٢]، أو يشير إلى رأيه النهائي بعد سرد الأدلة قائلًا: "وهذا هو الوجه الجيد"[٣]، وقد يسرد الأدلة النحوية ثم يصنِّفها على حسب درجة القوة والضعف بما يتوافق مع سياق الحكم؛ فيقول مثلًا: "الأجود في هذا الباب كذا، وبعد ذلك كذا، ودون ذلك كله كذا"[٤].

ولعلَّ الدليل على هذه الشمولية المعرفية التي تحلَّى بها كتاب (الجمل) هو كون الزَّجَّاجي لم يتقيد في التعامل مع القضايا اللغوية والمسائل النحوية بالقيود المعيارية التقعيدية، بل حاول في كثير من جوانب الكتاب أن يُضفي

---

[١] انظر تفصيل ذلك فيما ذهب إليه الدكتور/ مازن المبارك في كتابه (الزَّجَّاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي) ص (١٦)، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي أيضًا، ص (٣).

[٢] الجُمل للزجاجي، ص (١٥٠).

[٣] المصدر السابق، ص (١٦٩، ١٧٠).

[٤] السابق، ص (٢١٨).

على كثير من القواعد بعض الإجراءات التي تعطي المفهوم النحوي بُعدًا وظيفيًّا خاصًّا، مراعيًا في ذلك أحوال السياق والمقامات وغيرها؛ الشيء الذي جعل غالبية الباحثين والمهتمين بشخصية الزَّجَّاجي –عن طريق كتابه– يتناولونه من جهات عدة.

منهجية كتاب (الجُمل):

لعلَّ أجلَّ ميزة يتَّسم بها كتاب الجمل، أنَّه كتابٌ ذو طابع تعليمي سهل المنال والاستيعاب، مع عدم خلوِّه من عبارات لها طابع منطقي وجدلي، ولكن الغالب عليه من حيث البيان والشرح والتحليل قد أخذ ألفاظًا تعليمية، على نحو قوله: (فافهم ذلك)[١]، (فاعلم ذلك)[٢]، (فقِس عليه تُصِب إن شاء الله –تعالى–)[٣] ... إلخ.

كما يتميَّز الكتاب أيضًا بالتنظيم، والتركيز، والاختصار، مع الوضوح والانسجام بين أبوابه، بأسلوب أدبي عذب، بعيد عن التعقيد، قائم على تجنب الجدل النظري والتعليل الفلسفي[٤]؛ مما يحقق شرط التواصل الذي يراعي واقع المخاطب أو المتلقِّي سواء العالم بالقضايا النحوية أو المبتدئ الذي همه الوحيد معرفة القواعد النحوية تصورًا ووظيفة.

---

[١] السابق، ص (٨٢، ٢٣٢، ٢٦٦).

[٢] السابق، ص (١٥١، ١٥٧، ٢٢٩، ٢٧٥).

[٣] السابق، ص (٤٨، ٢٨٧).

[٤] انظر: الزَّجَّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، د/ مازن المبارك، ص (٥). وانظر: المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ص (٢٥٤)، ط. السابعة دار المعارف، وتاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أبَّاه ص (١٦٥)، ط. الثانية، دار الكتب العلمية ٢٠٠٨م.

كما جمع الزجاجي في مجال (الحدِّ، والتعريف، والعلة، وجوانب الاستدلال) بين النحويين والمناطقة، وقد تسرَّبت نظرية الحد المنطقية إلى الفكر النحوي في القرن الرابع، كما امتدت إلى التطبيقات الموضوعية لهذا الفكر، فقد كانت الترجمة العربية للمنطق واضحة في الكشف عن معالم هذه النظرية، كما شارك في ذلك تأليف المناطقة والفلاسفة العرب أنفسهم من ناحية، والجدل الذي ثار بين علماء الأصول والمناطقة من ناحية أخرى، ونستطيع أن نلمس تأثير هذه النظرية في الفكر النحوي لهذه الحقبة في جانبين؛ أحدهما: تطور نظرية الحد النحوي. والثاني: أثر هذه النظرية في قضية الدلالة اللفظية[١]. يقول الزَّجَّاجي في كتابه (الإيضاح) بعد أن ساق جملة من تعريفات الفلسفة: "وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحو؛ لأن هذه المسألة يجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه، فلم نجد بدًّا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون"[٢]. وهي عبارة دالة على منهج الزَّجَّاجي من حيث الأخذ بمقولات المناطقة حين يكون الأمر اضطرارًا[٣].

لكنَّ هذا الإقرار إضافة إلى أنه إقرار بما صاحب النحو من ملابسات ومسلَّمات منطقية وفلسفية، إلا أنّ الزَّجَّاجي حاول ألا ينصاع إلى طبيعة هذا التصور، بل حاول أن يستقي من هذا المعين ولكنه أضفى عليه طابعًا لغويًّا وظيفيًّا يراعي فيه دلالة المفهوم النحوي على حسب ما تَطَلَبُه طبيعة السياق واقتضاءات المقام.

---

[١] انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، لمحيي الدين محسَّب، ص٥٦.

[٢] الإيضاح في علل النحو، ص (٤٧).

[٣] انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص٦٦.

وهذا التأثر قد لَحِقَ أيضًا كتاب الجمل، فبعض التعريفات فيه تتصل اتصالًا وثيقًا بمصادر منطقية أو فلسفية، ففي تعريفه النكرةَ يقول: "فأما النكرة فهي كل شائع في جنسه لا يخص واحدًا دون آخر"[١]، ومن البيِّن أن هذا التعريف يتصل بفكرة الأجناس والأنواع في الحد المنطقي، فمصطلح (النكرة) في النحو يوازي تمامًا مصطلح (الجنس) في المنطق[٢].

وإذا انتقلنا إلى استدلالات الزَّجَّاجي فإننا نجده يسلك طريقة الفروض الجدلية في شكل أقيسة يطرحها ثم يتولى الإجابة عنها بأقيسة أخرى من خلال هذه الصيغة المنطقية المسماة حديثًا بـ (الفنقلة): "فإن قلتَ... أو فإنْ قال قائل... فالجواب: ... أو قلتُ: ... أو قلنا: ..."[٣]، وهي التي تُعرف بفكرة (الارتباط الجدلي) التي شرحها الفارابي في كتابه (الحروف)[٤].

وعليه فامتزاج التصور النحوي بالتصور المنطقي استطاع أن يعطي شخصية الزَّجَّاجي نوعًا من الفكر المعرفي الشامل في تناوله القضايا النحوية التي تأخذ طابعًا فلسفيًّا يسير مع مفهوم الدلالة والعلة والمقتضى وفق سياقين؛ أحدهما نحوي والآخر منطقي.

---

[١] الجمل، ص (٢٦).

[٢] انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، ص٧٤.

[٣] انظر على سبيل المثال: ص (٦٦، ٨٠، ٨١- ٨٢، ٨٥، ١٤٢- ١٤٣، ١٧٦، ١٩٥، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٤،) من كتاب الحُلل في إصلاح الخلل بتحقيق: عبد الكريم سعودي.

[٤] انظر: الحروف، للفارابي، ص (٢٠٩- ٢١٠)، نقلًا عن: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي (٢٠٨).

ولعلَّ عالمنا النحوي المنطقي ابنَ السِّيدِ الْبَطَلْيُوسِيَّ هو من أشهر من اعترض كتاب (الجمل) في غير موضع، انطلاقًا مما آمن به ابنُ السِّيد من قضايا نحوية ظنَّ فيها أنَّها لم تَسِر على حسب ما أشار إليه بعض النحويين؛ فقدَّم مآخذ عدة حول الكتاب منطلقًا من بعض التصورات التي لها ما لها وعليها ما عليها، كما سنوضحه بشيء من التحليل والبيان.

المبحث الثاني: مآخذُ ابنِ السِّيدِ على كتاب (الجُمل)

لعلَّ غاية ابن السِّيد من خلال كتابه (إصلاح الخلل) تكمن في العنوان في حد ذاته؛ إذ يورد عددًا من الشواهد الشعرية الواقعة في كتاب الجمل، شارحًا إيَّاها مع إعرابها على حسب دلالات السياق، ثم ينّبه على أهم التناقضات والأغاليط الذي وقع فيها أبو القاسم الزَّجَّاجي؛ ولم يترك مسألة صغيرة ولا كبيرة إلا ووضعها على بساط البحث فيُبدى رأي البصريين والكوفيين، ثم يُنهي حديثه بذكر الرأي المختار[١]. ولا ريب أنَّ هذا المسلك يعكس المرجعية الفكرية والفلسفية عند ابن السِّيد؛ مما جعل المحقِّقين ينقلون عنه في مؤلفاتهم، كالسيوطي في الأشباه والنظائر، وابن هشام في المغني[٢].

وهذه التعقُّبات تناولت: حدوده، وأعاريبه، وموطن الاستشهاد، وشرح شواهده، ونُقُوله عن النحويين، ونسبة الأبيات لصاحبها، ومن ثَم تعددت مواقف ابن السِّيد، ما بين نقد لحدود الزَّجَّاجي، واستحسان لأقواله وتعليلاته، ودفاع عن آرائه واستدراك لما فاته، وتصحيح لا خلط فيه من وجهة نظره. وقد التزم طريقة واحدة حيث يورد كلام الزَّجَّاجي، ثم كلامه هو، ثم عبارات

---

[١] انظر: تعقُّبات ابن السيد البطليوسي للزجاجي في كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص٢٥٦.

[٢] انظر: ابن السيد البطليوسي ومنهجه النحوي من خلال كتابه إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي. محمد زهار، ص (٦٩)، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية- الجزائر، العدد الثاني ٢٠٠٥م.

تعبر عن نقده[١]؛ فيبدأ نقده بتحديد الباب الذي سيتناوله، ثم يورد قول الزَّجَّاجي تحت عنوان: (مسألة)، ثم يأخذ في نقده مبتدئًا بقوله: "قال المفسِّر"، وربما يقدِّم لما ينقده بكلمة (مسألة)، فيبدأ مباشرة بتحديد الباب وذكر نص الزَّجَّاجي، فمناقشته المسألة ونقده لها، والأمثلة على ذلك كثيرة[٢]؛ فالرجل يبدأ بذكر المسألة مجملة، ثم يأخذ في تفصيلها، وقد استشهد لآرائه ونقده بعدد كبير من الشواهد القرآنية، والحديثية، فالشِّعرية[٣].

فنراه يعترض تفسيرات الزَّجَّاجي اللغوية، ويتصدى لكبار علماء اللغة والمنطق في تفسيراتهم، محاولًا من خلالها أن يربط بين اللغة والمنطق[٤]، فتناول ابن السِّيد مسائل نحوية كثيرة، منها تعريفات الزَّجَّاجي وغيره من النحويين والمناطقة للاسم، والفعل والحرف وغيرها، وعدَّ كثيرًا من هذه التعريفات قاصرة عن تحقيق الغاية؛ لأنها لا ترقى إلى درجة التعريف بالحد[٥].

وبخصوص المنهج الذي اتخذه ابن السِّيد في اعتراضاته الزَّجَّاجي، فقد كان في الغالب يدفعه نوع من التصور العقلي والمنطقي، مع مراعاة السياق

---

(١) انظر: استدراك البطليوسي على الزَّجَّاجي من خلال كتابه إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لعبد الله الطيب المجذوب، رسالة ماجستير – جامعة أم درمان، ص (٧٤).

(٢) انظر: إصلاح الخلل (٩٦، ١١٦، ١٢٨، ١٧٧، ١٨٢).

(٣) انظر: أصول النقد النحوي عند ابن السيد في ضوء كتابه (إصلاح الخلل) د/ وليد السراقبي، ص (١٧٥– ١٨٥) التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، مج ٣١، ع ١٢٨، ٢٠١٣م.

(٤) انظر: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد، ص (٢٦).

(٥) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (٥).

الوظيفي الذي يتوافق مع منطق الدلالة ومقتضيات الاستعمال، فتناوُل الزَّجَّاجي للاسم والفعل من حيث التصور النحوي لم يرض به ابن السِّيد بحكم أنه لا يتلاءم مع منطق الصواب؛ فيقول معقبًا على تعريف الاسم من منظور الزجَّاجي: "وأمَّا تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض؛ فإنه لا يصح على الإطلاق؛ لأنَّا نجد من الأسماء ما لا يقع إلا في النداء خاصة، ولا يُستعمل في غيره، من ذلك قول العرب: يا هناه أقبل، لا يُستعمل إلا في النداء. فلا يقال: جاءني هناه ولا رأيت هناه، ولا مررت بهناه؛ لأنه للنداء خاصة، كذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلًا، وهي الأسماء التي يُستفهم بها، والأسماء التي يُجازى بها، وكذلك (جير) و (نعم) و (ايمن الله) كلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حدًّا، وإنما رسمًا؛ لأنَّ الحد إنَّما هو قولٌ وجيزٌ يَستغرق المحدود ويحيط به"[1].

أما بخصوص تحديد مفهوم الفعل من منظور الزجَّاجي فقد تعقب قوله معارضًا: "الفعل فمنه ما دلَّ على حدث وزمان ماضي ومستقبل، قال: هذا كلام مختلٌّ؛ لأنه لم يذكر فعل الحال، وهو مخالف لقوله في باب الأفعال: «الأفعال الثلاثة: فعل ماضٍ، مستقبل، فعل في الحال يسمى الدائم»، وهذا الذي قاله في باب الأفعال هو التقسيم الصحيح، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعال لأوهم كلامُه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال"[2].

---

[1] إصلاح الخلل، ص (٥، ٦).

[2] المصدر السابق، ص (١٧، ١٨).

إنَّ مثل هذه الاعتراضات عند ابن السِّيد تجاه ما كان يذهب إليه الزَّجَّاجي في غير موطن من القضايا النحوية، نجده بكثرة في (إصلاح الخلل)؛ فهو يصرِّح في هذا الشأن بأساليب متنوعة من مثل قوله: "هذا التقسيم في الأصل خطأ، وكان الصواب أن يقول"، "والصحيح من هذا أن يقول"، وقوله: "في هذا الكلام تسامح"، أو "هذا الأصل الذي أصَّله فاسد"، أو "هذا الباب ينتقض على أبي القاسم تحديده الذي حدَّد به الاسم في صدر كتابه"، وغير ذلك من التعقيبات النحوية التي تعكس شخصية ابن السِّيد الناقدة(١).

ومن ذلك أيضًا: ما أورده ابن السِّيد من حجج عقلية مفادها أن الزمان في اصطلاح النحويين تقريبي، ومِن ثَم يختلف عن مفهومه الفلسفي، فهو يرى أنَّ (الآن) الفلسفي ينزَّل منزلة النقطة التي لا امتداد لها، ومثَّلها بالحد الفاصل بين الشمس والظل؛ لذا فإن من غير الممكن لـ (الآن) الذي بهذه الصفة أن يقع في فعل على التمام، لأنه متحرك بتجدُّده، ومثاله للتقريب من الإفهام هو الزمان ... فأما (الآن) في اصطلاح النحويين من العرب والعجم، فهو مختلف كثيرًا عنه، فهم يُدخلون كل زمان قَرُبَ من (الآن) داخلًا فيها، سواء كان من الماضي أم من المستقبل، فيقول: خرجت الآن، وزيدٌ يخرج الآن ؛ لأن (الآن) بهذه الصفة تقع فيها الأفعال على التمام، وسمَّاه سيبويه بغير المنقطع، وسمَّاه الزجَّاجي بـ (الدائم)(٢).

(١) مَن أراد المزيد من اعتراضات ابن السِّيد فليرجع إلى كتابه إصلاح الخلل.

(٢) انظر: الحلل في إصلاح الخلل ص٨٩.

إنَّ بناء هذه الحجة على التسامح يجعلها تقريبيه، ليبعدها عن «الآن» بالمفهوم الفلسفي، لكن حجة ابن السِّيد جاءت بأسلوب عقلي هدفه التفنيد والإقناع، ولا سيما حين قاربه بمصطلح سيبويه، ويرمي بذلك إلى رد هذه الحجة العقلية بطريق عقلي كذلك[١].

وأما الحادثة الأخرى وهي ما وقع بين أبي الحسن الأشعري وأحد النحويين في تحديد الحرف، حيث ذهب أبو الحسن يخوض معه حديثًا في مسائل نحوية مستخدمًا منهجه الجدلي حول أقسام الكلام؛ كي يؤكد تفوُّقه على النحوي، وردَّ ابن السِّيد على الأشعري بأن ما قاله ليس بحجة على علم النحو؛ لأن في كل صناعة عالمًا متمكنًا وآخر ضعيفًا؛ فصناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين صلة من بعض الجهات، لكن لا ينبغي أن تقودنا هذه الصلة إلى عدِّهما متماثلين، فلكل فنٍّ قوانينه الخاصة، وإتمام أحدهما على الآخر تخليط وجهل[٢].

ولابن السِّيد أثرٌ عميق في ميدان الدراسات الفلسفية، وحسبُه أنَّه كان أول فيلسوف في الأندلس كتب بصورة منهجية منظَّمة في المشكلات الفلسفية التي دار حولها الجدل العقلي في المشرق، فكان رائدًا للفلاسفة الذين جاءوا بعده[٣].

هذا، وقد اتصف منهج ابن السِّيد بالشمولية وتعدُّد الموارد، الأمر الذي جعله ينظر إلى النحو ليس انطلاقًا مما تُمليه القاعدة المعيارية من أحكام

---

[١] انظر: الحجج العقلية في اعتراضات البطليوسي على كتاب الجمل، سناء عبد الزهراء رزوقي، ص (٥١٨- ٥١٩)، جامعة الكوفة- كلية الآداب، ع٣٩، ٢٠١٩م.

[٢] انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (٣١- ٣٣).

[٣] الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد، ص ١٨٣.

وضوابط مغلقة –إنْ صحَّ التعبير–، بل يتعامل معه على أنه مجال مفتوح بحكم أنَّ المفهوم النحوي هو تصوُّر مثلما يُعطي القاعدة حقَّها من حيث المعيارية التي تتحرك من خلالها، يُعطي أيضًا الوظيفة النحوية للمفهوم داخل المنظومة أو المدوَّنة التي نشأ في رحابها، وهنا تتجلى ميزة التصور المنطقي والوظيفي للمفهوم النحوي التي دعا إليها ابن السِّيد في غير موضع من كتابه.

هذا –إذن– بعض ما حاولتُ أن أستنتجه فيما يخص شخصية ابن السِّيد في تعامله مع كتاب الجمل، والتي كانت نقطة انطلاق –وليست انقطاعًا– للولوج إلى أهم ركيزة ترتكز عليها إشكالية البحث، وهي اقتضاءات الكلام النحوي وفق سياقها الوظيفي ونطاقها الاستعمالي الذي حاولتُ أن أشير إلى بعض ملامحه ومظاهره ومقاماته من خلال ما قدَّمه ابن السِّيد من قضايا ومسائل نحوية متعددة الجهات، وهذه النظرية –في حدود اطلاعي– تلتقي في كثير من المحطات مع ما أشار إليه اللسانيون حديثًا في شأن تعدد الاستعمال الوظيفي من جهة، والمقتضي الكلامي المتعدد الدلالات من جهة أخرى.

الفصل الثاني: رابطة الإسناد

المبحث الأول: الإسناد ومجالاته الاستعمالية

ينبغي عند التعامل مع المفاهيم النظرُ إلى سياقاتها الوظيفية التي تتحرك في رحابها؛ حيث يرتبط معناها وتتحدد دلالاتها تبعًا لهذا السياق الوظيفي الذي انبثقت منه.

يتجلى هذا الأمر في مفهوم الإسناد الذي يؤدي وظيفته على حسب مقتضيات التراكيب التي يقع فيها، غير أنَّ الملاحظ في مفهوم الإسناد أنه لم يُستعمل في علم النحو فقط، بل تناولته عدة مجالات على حسب تصوراتها الفكرية؛ فقد أشار البلاغيون إلى استعمالات الإسناد ودلالاته التي يأخذها، وكذا المناطقة وغيرهم.

ويكفينا في هذا المقام أن نشير إلى مفهوم الإسناد عند النحويين، وبعض البلاغيين الذين تناولوه بشكل يقترب -إلى حدٍّ كبير- مع ما توقف عنده النحويون في مصنفاتهم.

الإسناد في اللغة:

مأخوذٌ من قولهم: أسندتُ الحديثَ إلى فلان إِسْنَادًا، إذا رفعتهُ إليه. والمسنَد: كل ما أسندتَّ إليه من شيء أو أسندتَّ إليه شيئًا. ويُقال: فلان سَنَدُ بني فلَان، إذا كان معتمَدَهم في أمورهم[1].

---

[1] انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد (٦٤٩/٢)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. الأولى، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٧م، وانظر: الأفعال، لابن القوطية (٧٢/١)، تحقيق: علي فودة، ط. الثانية، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٩٣م.

ولعلَّ جُلَّ السياقات التركيبية التي ورد فيها لفظ الإسناد على حسب تنوُّع مبدأ الاستعمال الوظيفي لم يخرج عن معنى (الرفع) الذي قُيِّد على حسب الخبر بين المسند والمسند إليه، وهو تصورٌ يجعلنا نستشفُّ أنَّ دلالة الإسناد من الوجهة المعجمية هي دلالةٌ شاملة وواسعة؛ لأنَّها ارتبطت بأصل الاستعمال في لسان العرب، مما جعل إطلاق الإسناد لا يسير على جهة واحدة، بل تعددت جهاته بتعدُّد استعمالاته، لكن مع ذلك كله لم تخرج دلالة الإسناد عن معنى الرِّفعة؛ فهل قُيِّدت هذه الرفعة من جهة المعنى الاصطلاحي أم بقيت على أصلها مما أشار إليه النحويون في كُتُبهم؟

الإسناد عند النحويين:

وضع سيبويه الإطار الذي يتوزع فيه الإسناد، وهو: "باب المسند والمسند إليه؛ حيث إنَّهما مما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك. وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ بالفعل من الاسم كما لم يكن بالاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء"[١].

ولم يَخرج ابن يعيش عما أشار إليه سيبويه في شأن مفهوم الإسناد عن ركني (المسند والمسند إليه)، مبيّنًا أنَّ الإسناد: "... أن تُركِّب كلمة مع كلمة، تَنسُب إحداهما إلى الأخرى، فعرَّفك بقوله[٢]: «أُسندت إحداهما إلى الأخرى» أنه لم يُرِدْ مُطْلَقْ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان

---

[١] الكتاب لسيبويه (٢٣/١)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط. الثالثة، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٨م.

[٢] يعني الزمخشري في كتابه (المفصَّل في علم العربية).

لإحداهما تعلُّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر، وتمام الفائدة"[١].

وعندما تعرَّض ابن هشام إلى تعريف الكلام وأقسامه –تبعًا لما تقتضيه دلالة الإسناد– قال: "والكلام قولٌ دالٌّ على نسبة إسنادية، ... قوله[٢]: «دالٌّ على نسبة إسنادية» فصلٌ أولُ مُخرجٌ للمفردات كـ (زيد) و (عمرو) و (قام) و (هل) فإنها لا تدلُّ على نسبة، وقوله: «إسنادية» فصلٌ ثانٍ مخرجٌ ما بقي ممَّا عدا الكلام، وهي المركَّبات التي لا تفيد مع اشتمالها على نسبة لكونها غير إسنادية، وأعني بـ (الإسنادية) نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال، فخرج بذلك النِّسَب الناقصة كنسبة المضاف للمضاف إليه كـ (غلام زيد)، والنعت للمنعوت كـ (زيد الخياط) إذا لم تقدِّره خبرًا، والعامل للمعمول نحو: (ضاربٌ زيدًا) فهذا حدُّه؛ ومقتضاه أنَّ الكلام لا يختصُّ بالمفيد؛ لأنَّ الحدَّ صادقٌ على كلِّ جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أنَّ كلًّا من ذلك غير مفيد ... وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة"[٣].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش (٢٠/١)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط. الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠١م.

[٢] يعني أبا حيَّان في كتابه (اللمحة البدرية في علم العربية).

[٣] شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢٦٥/١ – ٢٦٧)، تحقيق: هادي نهر، ط. دار اليازوري، الأردن– عمَّان ٢٠٠٧م.

إذن؛ تركيب الإسناد: هو أن يكون لإحدى الكلمتين تعلُّق بالأخرى على سبيل إكمال الجزء وإتمام الفائدة[١].

والإسناد عند معظم النحويين لا يمكن أن يقع إلا داخل التركيب؛ فهناك تلازمٌ بين التركيب والإسناد، ثم زيادة على هذا التركيب ينبغي أن يتنوع ورود الإسناد على حسب ما يقتضيه السياق التركيبي من تنوع في استعمال العملية الإسنادية التي يتحرك فيها كلٌّ من المسند والمسند إليه.

هذا ما يتعلق بمفهوم الإسناد وصوره الاستعمالية التي يأخذها داخل التركيب على حسب ما تقتضيه علاقة المسند والمسند إليه في التصور النحوي، لكن الذي وجدناه أنَّ هذا التصور النحوي لمفهوم الإسناد مع علاقته الإسنادية التي تلازمه من حيث الاستعمال، يكاد يتفق مع مفهوم الإسناد من المنظور البلاغي؛ إذ نرى جلَّ البلاغيين تحدثوا عن الإسناد عن طريق أسلوبي الخبر والإنشاء وهلم جرًّا.

الإسناد عند البلاغيين:

إنَّ الإسناد عند البلاغيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعاني والتراكيب واستعمالاتها من الجهة الأسلوبية، فمجال عنايتهم بالإسناد يكمن في التركيز على الإفادة وتمام المعنى وقبل ذلك الغرض من الكلام لدى المتكلم –كما سيأتي توضيحه–.

لقد تناول العديد من الدارسين نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر، الذي يعني عنده: تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من

---

[١] انظر: قضايا الإسناد في الجملة العربية، علي كنعان بشير، ص (٨، ٩) ماجستير بجامعة الموصل، ٢٠٠٦م.

بعض، وللتعليق فيما بينها طرقٌ معلومة، وخلاصة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جزء واحد، وأنه لا بدَّ من مسند ومسند إليه[١]. فاللفظ والمعنى قد ذهب بهما عبد القاهر مذهبًا آخر؛ حيث إنَّ الكلمة المفردة "لا قيمة لها قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي يفيد بها الكلام غرضًا من أغراضه في الإخبار والأمر والنهي والاستخبار والتعجب، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، وليس بين اللفظتين تفاضل في الدلالة، حتى تكون إحداهما أدلَّ على معناها الذي وضعت له من الأخرى"[٢].

وإذا رجعنا إلى كتاب (دلائل الاعجاز) لم نجد تصريحًا لمعنى الإسناد، وإنما أشار إليه في تقسيمه للأبواب بـ (الخبر وما يتحقق به الإسناد)[٣]. وتفكير عبد القاهر في هذا المذهب ينبع من منبع منطقي محض[٤]، جاء في المقتصد: "اعلم أنَّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار ... غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أنَّ من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: لِيضرب زيدٌ، أو الأمر لا يكون من حيث إنَّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه

---

[١] للاستزادة انظر: البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د/ بدوي طبانة، ط. الثانية، مطبعة الرسالة – مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م، ص (١٩٤).

[٢] المرجع السابق ص (١٢٥).

[٣] انظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص (٥٢٥)، ط. الثالثة، مطبعة المدني بالقاهرة وجدة، ١٩٩٢م.

(٤) انظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، لعبد الفتاح لاشين، دار المريخ، ص (٧٥).

الإسناد؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء ... فالإسناد إذًا يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلحُ لكلِّ ما يصلحُ له الإسناد"[١].

وحصر الخطيب القزويني الإسناد في أبواب علم المعاني، فقال: "فالمقصود من علم المعاني منحصرٌ في ثمانية أبواب؛ أولها: أحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند ..."[٢].

من هنا نجد أنَّ ثَمَّتَ خيطًا رفيعًا بين النحو والبلاغة، فكلاهما وجهان لعملة واحدة؛ حيث تناول البلاغيون فكرة (النظم) التي هي تعلُّق الكلم بعضها ببعض، وهذا يدلنا على أن الكلمة ليس لها دلالة إذا كانت مفردة، بل لا بد من ضمها إلى كلمة أخرى؛ حتى تفيد المعنى الذي أراد المتكلم إبرازه إلى المخاطب.

فالملاحظ أنَّ كلًّا من النحويين والبلاغيين تناولوا الإسناد من الجانب الاستعمالي، فعند البلاغيين كان تركيزهم على الإسناد والتعلق وما تؤديه الكلمة من معنًى في داخل الجملة، أمَّا النحويون فقد تحدثوا عنه بشكل إفرادي؛ بمعنى أنهم تناولوا تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وما يحمله كلٌّ من الأقسام الثلاثة وما يُسمى به، وما يدخل عليه، وما وظيفته في الجملة، فلم ينظروا إليه من جانبه الكلي، لكنهم ذكروا أيضًا الأساليب التي تكون في الكلام وتحمل غرضًا قصَدَه المتكلم.

---

[١] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط. دار الرشيد ١٩٨٢م (٧٦/١، ٧٧).

[٢] الإيضاح في علوم المعاني والبيان والبديع، للقزويني، ط. الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠٠٣م، ص (٢٣).

إذن مصطلح (الإسناد) لم يُتداول بكثرة في البدايات كما كان مصطلح (الإخبار- المخبر به- المخبر عنه)، قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة عند حديثه عن ترتيب فصول الكتاب: "وبُدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها بدليل أنه يُخبر به ويُخبر عنه، ثم ثُني بالفعل لأنه يُخبر به ولا يُخبر عنه فهو بعده في المنزلة، ثم ثُلِّث بالحرف لأنه لا يُخبر به ولا يُخبر عنه"[١].

ثم جاء المحدَثون بفكر جديد في الدراسات النحوية؛ لأنهم تناولوا ما وقع فيه القدماء من النحويين والبلاغيين من ثغرات، فالنحويون اهتموا بالجملة من الناحية التركيبية، والبلاغيون من الناحية الأسلوبية، فجعل النحويون المحدثون الجملة عندهم مصطلحًا يدل على وجود علاقة إسنادية بين اسمين، أو اسم وفعل، والإسناد: هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى وفُسِّرت (النسبة) بأنها إيقاع التعلق بين الشيئين[٢].

والمعروف في الدرس اللساني الحديث أنَّ اللغة العربية تعتمد على قرينة الإعراب لبيان وظيفة الكلمة في الجملة[٣]، لكن ذهب الدكتور/ تمَّام حسَّان إلى أن المعنى النحوي لا يفسره الإعراب؛ لأنَّ الإعراب قرينة لفظية من مجموعة من القرائن التي تتضافر لتوضيح المعنى، وقد انتهى إلى أنَّ تحليل المعنى النحوي يمكن أن يكون عن طريق فهم فكرة (التعليق) التي

---

[١] شرح المقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم، (١/ ٤٦) وانظر: (١/ ١٨٩، ٢١٢)، المطبعة العصرية ١٩٧٧م.

[٢] انظر: مبادئ اللسانيات، د/ أحمد محمد قدور، ط. الثالثة، دار الفكر- دمشق ٢٠٠٨م، ص (٢٧١).

[٣] انظر: المرجع السابق، ص (٢٧٣).

أشار إليها عبد القاهر في الدلائل، والتعليق عنده هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما سماه بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية. ثم إن التعليق في ترابطه عن طريق القرائن يُحدِّد معاني الأبواب في السياق ويفسِّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني النحوية، فجعلها قسمين: قرائن معنوية، وهي معاني النحو أو العلاقات الإسنادية. وقرائن لفظية، وهي ما يقدِّمه علماء الأصوات والصرف للنحو من قرائن صوتية أو صرفية[١].

وتناول الدكتور/ إبراهيم أنيس الخلاف الواقع بين اللغويين والمناطقة في الجملة فقال: "هي عند المناطقة عبارة عن موضوع ومحمول؛ وهو أيُّ شخص أو أيُّ شيء يُنسب إليه أيُّ أمر من الأمور، ففي مثل: (النار مُحرِقة): يقولون إنَّ (النار) أمرٌ وُضع أمام العقل ليحكم عليه حكم من الأحكام ولذلك يسمونه (الموضوع)، ويقولون إنَّ (محرقة) هي الكلمة التي تُكمل ذلك الحكم، وهي التي تفيدنا تلك الصفة المعينة في النار، وهي في اصطلاحهم (المحمول)، ويشبه هذا ما جرى عليه أهل البلاغة من تقسيمهم (الجملة) إلى ركنين أساسيين: (المسند) وهو ما يناظر (محمول) المناطقة، و(المسند إليه) وهو ما يعادل (الموضوع) عند أهل المنطق"[٢].

---

[١] انظر: اللغة العربية .. معناها ومبناها، ص (١٧٨) وما بعدها.

[٢] من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص (١٢٢)، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو ١٩٦٦م.

المبحث الثاني: العلائق الإسنادية داخل التراكيب النحوية

تكمن قيمة التركيب النحوي في أنه هو الصورة المجسدة للُّغة؛ إذ إنَّ المتكلم لا يعبِّر عن حاجته بكلمات متفرقة بل بتراكيب متعاقبة وجمل مترابطة ترابطًا منطقيًّا متَّسقة في ألفاظها ودلالاتها.

والمركَّب ستة أنواع: إسنادي، وإضافي، وبياني، وعطفي، ومزجي، وعددي[1]. والذي يعنينا هنا هو المركب الإسنادي، وهو ما يشمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية، نحو قولك: (الصبرُ جميلٌ)، و (يَصدُق المؤمن).

فالدلالة الاصطلاحية للإسناد تحوي حشدًا من التعريفات في التراث النحوي، تُشير جميعها إلى أهمية عنصر الإسناد في العملية الكلامية؛ إذ لا يتمكن المتكلم من إنشاء جُمل مفيدة ما لم تكن متلبسة به؛ إذ "هو وضعٌ للصيغ في صورة معينة، فليس هو ورود الصيغ اللغوية كيفما اتفق، وليس هو مجرد الألفاظ المتراصَّة التي تُرصف من غير أن تربطها علاقة، بل هو العلاقة التي لولاها لبقيت الوحدات اللغوية داخل الجملة لبناتٍ غير متلاحمة، لا تنهض بالتعبير الذي تُساق من أجله"[2].

إنَّ التركيب النحوي ما هو إلَّا علاقة نحوية تُكوِّن حدثًا لغويًّا كاملًا، مع سلامته وظيفيًّا بوجود قرينة تصرف عنه اللبس والغموض والتناقض، وذلك عن طريق المعاني العامة التي تطرأ على الجمل في دورانها في

---

[1] انظر: جامع الدروس العربية، لمصطفي الغلاييني، (١/ ١٢، ١٣)، ط. الثالثة، المكتبة العصرية– بيروت ١٩٩٤م.

[2] انظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، لمحمد صلاح الدين مصطفى (١٠/٢).

الاستعمال، واختلاف مناسبات القول؛ كالاستفهام، والنفي، والشرط، والتوكيد، وغيرها مما تؤديه الأدوات المختلفة[١].

فالجملة العربية سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كي تؤدي في النهاية المعنى المنشود، وأساس هذا التفاعل هو التركيب النحوي؛ إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي المفهوم من الجملة[٢]. ذلك أن الإسناد الذي يقتضي صحة التناسب بين المسند والمسند إليه يتطلب استقامة الشكل وصحة الصناعة، ويكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقًا أو كتابة؛ لأن الرابطة الإسنادية هي رابطة معنوية ضمنية يدل عليها السياق[٣]. وقد حرص النحويون على ربط المبنى بالمعنى الذي يرتبط بسياق الحال –أعني المقام أو الموقف– الذي تَرِد فيه الجملة أو تُقال فيه[٤].

إذن الإسناد هو الجزء غير المنطوق في الجملة، بحكم أنَّه يعدُّ من العمليات الذهنية التي يقوم المخاطب باختزانها للوصول إلى ما يريد إيصاله

---

[١] انظر: أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم)، علي ميران جبار، ص (١٤)، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩م.

[٢] انظر: مفهوم الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د/ مصطفى حميدة، ص (١٣٠)، ط. الأولى، مكتبة لبنان ١٩٩٧م.

[٣] انظر: الوحدة الإسنادية الوظيفية، د/ رابح بو معزة، ط. الأولى، دار رسلان ٢٠٠٩م، ص (٢٠، ٢١).

[٤] انظر: المرجع السابق ص (١٤).

والتعبير عنه بطرائق مختلفة، كالإشارات، أو الأصوات، أو الكتابة، أو نحو ذلك[١].

والغاية من الإسناد هي انعقاد الكلام بحيث يكون بينه علاقة تحصل بها فائدة، وبذلك يكون الإسناد من أهم وسائل الربط في العربية، به تأتلف التراكيب وتتسق، وليس هو وسيلة ربط وحسب، إنما هو وسيلة ضبط أيضًا، إذ لا تواصل دون إسناد، ولا نظم دون إسناد، أي لا لغة دون إسناد.

فالمسند والمسند إليه هما عمدة الكلام عند النحويين؛ لعدم تحقق الجملة من دونهما، وما عداهما فهو (مكملات) في الجملة[٢]، وهذا لا يعني التقليل من شأن هذه المكملات أو دورها في الكلام، ففي بعض الأحيان لا يمكن أداء المعنى من دونها، ولكن المقصود أن هذه المكملات ليست طرفًا في الإسناد الأصلي، لكنها من الملامح الوظيفية الملازمة للتصور النحوي؛ الأمر الذي جعل المهتمين بالنحو الوظيفي يتوقفون عند الإطار الدلالي في علاقته بصور العمليات الإسنادية؛ حيث إنَّ وظيفة النحو لا تقتصر على الدور الذي تؤديه الكلمات أو العبارات في الجملة؛ لأن هذه الوظائف لا بدَّ أن تتفاعل مع وظائف أخرى مَقاميَّة، وأعني بذلك الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول)، والوظائف الدلالية (المنفِّذ، والمتقبِّل، والأداة، والزمان،

---

(١) انظر: العلاقات الإسنادية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (في ضوء النظرية التوليدية التحويلية)، طارق أحمد الوحش، رسالة ماجستير بجامعة مؤتة ٢٠٠٩، ص (٦).

(٢) أو "مقيِّدات الحدث" كما يسميها الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، وهو مصطلح وظيفي يعبر عن وظيفة المكملات في الجملة العربية. انظر: في بناء الجملة العربية، ص (١٨٥)، وقضايا الإسناد في الجملة العربية، ص (٩، ١٠).

والمكان)، والوظائف التداوُلية (الواقعة أو الحدث أو الوضع، أو الحال) ويكون الإسناد فيها مرتبطًا بالموقف التواصُلي أو بعلاقة التخاطُب بين المتكلم والسامع[١].

إنَّ مفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي، يقوم على جانبين متلازمين مشتركين بين مستعملي اللغة: جانب المقام (أو التداول) –المتمثل في البنية الدلاليَّة الاستعمالية التواصلية–، وجانب المقال –المتمثل في البنية الصوتية الصرفية التركيبية–[٢].

ومن خلال اطلاعي على بعض البحوث التي تناولت الدراسات العربية من منظور النحو الوظيفي في محاولة لإيجاد ترابط بينهما من خلال النحو والبلاغة، وجدت أنَّ أغلب أصحاب البحوث والمقالات قد اعتمدوا في مفاهيمهم على أقوال الدكتور/ أحمد المتوكل؛ نظرًا لثرائه وسعة مؤلفاته المتصلة بهذه النظرية.

إنَّ التراث العربي حافلٌ بالأسس المنهجية والمصادر الأصلية التي تعدُّ اللبنة الأولى في بناء النظريات اللغوية الحديثة، ومما يميِّز تراثنا العربي أنَّ علومه لا يستغني بعضها عن بعض، وإنما تتكامل جميعًا لتحقيق غرضها ومقصدها في الحفاظ على النص الكلامي الذي يكون هدفها منه إتمام عملية التواصل، فهذا ابن جني يشير في تعريفه (اللُّغة) إلى أنها وسيلة للتعبير عن الأغراض، أداتها الصوت، وهذا يعني أنها تؤدي وظيفة

---

[١] انظر: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي د/ أحمد المتوكل، ط. الأولى، دار الهلال العربية ١٩٩٣م (١٣٦– ١٥٤)، واللسانيات الوظيفية، لأحمد المتوكل (١٤٠– ١٨١)، ونحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ليحيى بعيطيش، ص (٤١).

[٢] السابق، ص (١١).

التواصل الاجتماعي بين الأفراد، وتعبِّر عن أفكارهم، مما يؤكد أنَّ الوظيفة الرئيسة للُّغة هي وظيفة التواصل، ويتفق مع نظرية النحو الوظيفي الحديثة[١].

[١] انظر: مِن ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي، إبراهيم ألبب، وإسماعيل المصري، مجلة جامعة البعث – المجلد ٣٩ – العدد ١٦ –٢٠١٧م، ص (١٤، ١٥).

الفصل الثالث: مُقتضَى الكلام النحوي

وهنا ينبغي الإشارة إلى مفهوم كلٍّ من (الدلالة) و (الاقتضاء).

فالدلالة لغة: مصدر دلَّ يدل دَلالة ودِلالة ودُلولة، ومعناها: الإرشاد[١].

وفي اصطلاح الأصوليّين والمناطقة: «كون الشيء بحالة يَلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[٢]، بمعنى: إدراك السامع للمعنى الذي يقصده المتكلم.

وقد تنوعت الدلالات عند المنطقيّين وعلماء الشريعة، وقسموها تقسيمات عدة، منها[٣]: دلالة المنطوق ودلالة المفهوم، ومنها: دلالة المطابقة ودلالة المخالفة، ومنها: دلالة التضمن ودلالة الالتزام.

فدلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على المعنى الملازم له في الذهن، بمعنى أن يفهم السامع من كلام المتكلم لازم اللفظ البيّن الذي لا ينفكُّ عنه، بحيث إذا أُطلق انتقل الذهن من فهمه إلى فهم شيء آخر يَلزمه؛ كما في تلازم الضدين، فإنك متى فهمتَ البياض مثلًا أدركتَ السواد[٤]. ودلالة الالتزام تشمل: دلالة الإشارة، ودلالة الإيماء، ودلالة الاقتضاء.

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢٥٩/٢)، ولسان العرب- مادة (د ل ل).

(٢) انظر: الحدود الأنيقة، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ص (٧٩)، والمنطق الصوري.. تاريخه ومسائله ص (٨٠).

(٣) المحصول للرازي (٧٦/١)، والإحكام للآمدي، (١/ ١٥)، وانظر: طرق الاستدلال عند المناطقة والأصوليين، ص (٥٩).

(٤) انظر: الذخيرة للقرافي (٥٨/١)، ونفائس الأصول له (٥٤٦/٢)، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١٦٧/١).

فدلالة الاقتضاء: هي دلالة اللفظ على اللازم المتقدم، الذي لا يصح الكلام من دون تقديره[١]، كقولك: «صعدتُ إلى السطح» فإنه يقتضي نصب السلم بطريق التزامًا.

والاقتضاء في الأصل مصطلحٌ أصولي، شاع استعماله عند الفقهاء خاصة، لكنه لم يثبت على حاله، بل تطوَّر وتحوَّل إلى حقول معرفية أخرى، كالمنطق والبلاغة والنحو.

فالنحو العربي يقوم على عملية الاقتضاء النابعة من قوة العلاقة المعنوية الرابطة بين الجمل والتراكيب، وقد ورد مصطلح الاقتضاء على لسان النحاة المتقدِّمين، وتحدَّثوا عنه بكلام دقيق يعبِّر عن مفهومه لديهم، وذلك عند حديثهم عن نظرية التعليق، فقالوا: "إنَّ المقتضِيَ للإعراب هو توارُد المعاني المختلفة على الكلام، بسبب التركيب؛ فإنها تستدعي ما ينصب دليلًا على ثبوتها"[٢]. وعليه فإن المقتضي في نظرية التعليق هو حالات وظيفية للمعمول في التراكيب، أيْ صفات ملابِسة له تستدعي الإفصاح عن ذاتها بعلامات دالة، وقد ظهر أثر هذا المفهوم الاقتضائي المرتبط بالوظيفة النحوية في عبارات المتأخرين من النحاة؛ كالزمخشري عندما ذكر أنَّ الإضافة هي المقتضية للجرِّ، كما أن الفاعلية والمفعولية

---

[١] انظر: شرح التلويح على التوضيح (١/١٣١)، ونهاية الوصول ص (١٥٢).

[٢] انظر: لُباب الإعراب، ص (٤٩٩)، وانظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، للدكتور/ فخر الدين قباوة، ص (١٢٢) ط. الأولى، دار الفكر– دمشق ٢٠٠٣م.

هما المقتضيتان للرفع والنصب[١].

ونخلص من ذلك إلى أن دلالة الاقتضاء عند النحويين ترتبط بالعلاقة المعنوية بين الألفاظ اللغوية في إطار التركيب، وهو ما سُمِّي حديثًا بـ (قرينة التضامّ)، التي تعني: اقتضاء أحد العنصرين التحليليين عنصرًا آخر على وجه اقتضاءً وجوديًّا أو اقتضاءً عدميًّا ينتج بسبب التقدير، أو الاستتار، أو الحذف[٢].

ثم سعى النحويون المحدَثون إلى نقل مصطلح (المقتضى) أو (الاقتضاء) من مفهوم نحوي يرتبط بنظام الجمل وحركات الإعراب وما يمكن أن تدل عليه من معانٍ ودلالات إلى جعله مفهومًا تواصليًّا ينتمي إلى مجال معرفي جديد يُعرف بـ (التداولية) التي تعاملت مع الاقتضاء على أنه المضمون الذي تبلِّغه الجملة بكيفية غير صريحة[٣].

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش (١٢٣/١)، وانظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص (١٢٣).

[٢] انظر: اللغة العربية.. معناها ومبناها، للدكتور/ تمام حسان، ص (٢١٧).

[٣] انظر: التداولية اليوم علمٌ جديد في التواصل، لـ (جاك موشلار)، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص (٤٧) –المنظمة العربية للترجمة–، ط. الأولى، دار الطليعة– بيروت ٢٠٠٣م. وانظر أيضًا: دلالة الاقتضاء بين النحو والتداولية، د/ ليلى جغام، ص (٩٠)، والاقتضاء بين النحو العربي والغربي، لعزَّام محمد ذيب الشريدة، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ١٤٣٢/٧/٢٠هـ.

ويعدُّ الاقتضاء عند كثير من المحدَثين من أهم المفاهيم التداوُلية؛ إذ هو مثالٌ حيٌّ للمعاني التي يتم إيصالها دون قول، ويمكن الاستدلال فيه بدلالات السياق وقرائن الأحوال، وهو ما يُعبَّر عنه حديثًا بـ (الاستلزام الحِواري) الذي يكون فيه المعنى موافقًا لما ورد فيه الكلام من موقف أو مناسبة[١]؛ فلو قيل لك مثلًا: «هل أنت مستعدٌّ لتعلُّم النحو؟»، فقلتَ: «أنا لاعب كرة ماهر» لكان جوابك دالًّا على معنيين؛ أحدهما حرفي، والآخر استلزامي[٢]؛ لأن السامع قد تلقَّى ردَّين، أولهما صريحٌ يُفيده ظاهر العبارة، والثاني غير صريح يتضمنه باطن الكلام. ومن ثم كان للسياقات دخلٌ في تحديد الدلالة؛ فالكلمة لها معانٍ تختلف حسب مقتضيات السياق[٣]، وعليه يلتقي مفهوم الاقتضاء مع مفهوم السياق في تحديد معاني الكلمات، من باب أنَّ لكل مقام مقالًا، وهو ما اصطلح عليه البلاغيون بـ «مقتضى الحال» الذي هو عمود البلاغة العربية[٤].

---

[١] انظر: الاقتضاء التخاطبي «الاستلزام الحواري»، مقال في اللسانيات النظرية.. علم الدلالة والتخاطب «التداولية»، منتديات التخاطب– ملتقى اللسانيين واللغويين والأدباء والمثقفين والفلاسفة، الاثنين ١١ /٦/ ٢٠١٢م.

[٢] انظر: التداولية عند العلماء العرب.. دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، لمسعود صحراوي، ص (٣٣)، ط. الأولى، دار الطليعة– بيروت ٢٠٠٥م.

[٣] انظر: الاقتضاء.. دلالاته وتطبيقاته في أسلوب القرآن الكريم، لأشواق محمد إسماعيل النجار، ص (٥٤)، ط. دار دجلة– عمَّان ٢٠٠٧م.

[٤] انظر: دلالة الاقتضاء بين النحو والتداولية، ص (٩٢).

فاقتران الاقتضاء بالسياق يعدُّ أساسًا أصيلًا في تفسير كثير من النصوص وإعطائها أبعادًا دلالية، مما جعل الاقتضاء النحوي ملازمًا للوظيفة التواصلية؛ إذ كل وظيفة نحوية تقتضي حكمًا إعرابيًّا، يُستعان على إدراك مقصوده بقرينة دالة على معنًى لا يظهر على سطح الكلام، بل يُضمَّن داخل غلافه.

المبحث الأول: مُقتضيات الكلام بين النُّحاة واللِّسَانيّين

الثابت في مجال اللُّغويات الحديثة أنَّ كثيرًا من المفاهيم النحوية التي تناولها النحويون الأوائل لا تزال تحتاج إلى دراسة ونظر؛ من أجل معرفة أهمِّ الاتجاهات التي أرادها النحويون لهذه المفاهيم من خلال السياق اللغوي، والفكري، والثقافي، والعقلي، والفلسفي، الذي انطلقوا منه، وهم يضعون لها الأسس التي تتحرك من خلالها على حسب المقتضى اللغوي عمومًا والنحوي على وجه الخصوص.

ولعلَّ من أهم هذه المفاهيم التي وقع فيها نوعٌ من الاختلاف وتباين الآراء –ليس من جهة التحديد وإنما من جهة الوظيفة–؛ مفهوم (الاقتضاء)، والمقصود هنا ليس الاقتضاء بحرفيَّته هذه، بل المراد هنا ما يُلامس معناه وهو الاستلزام، ومِن ثَم وجدنا الاقتضاء المشار إليه عند النحويين –بعامة– وابن السِّيد الْبَطَلْيُوسِيّ –بخاصة– يمثِّل معانيَ لها عَلاقةٌ بالاستلزام الذي نادت به الدراسات اللسانية الحديثة، وهذا ما سنبيِّنه بعد قليل.

والذي يقوِّي هذا المعنى في حق مفهوم الاقتضاء ما جاء في غالب المعاجم العربية؛ حيث تنوَّعت دلالته على حسب الاستعمال؛ فجاء بمعنى (التطلُّب) و (الاستلزام) الذي يختلف باختلاف الجهة، وعليه فـ (المقتضى): "هو ما يصاحب الشيء ويطلبه، ويمنع تركه فيكون كالموجِب، وقد يُجيز تركه فيكون كالنادب، والأول منهما يشمل الباعث المتقدم على ذلك الشيء والغاية المتأخرة عنه معًا، أو يخصُّ كلًّا منهما على حدة، في حين أن

الثاني يكون خاصًّا بالغاية، فيقتصر على ما يهدف إليه"[١]، ولا بأس أن نسرد هنا أهم معاني الاقتضاء ثم نعلّق عليها بقدر الاستطاعة.

الاقتضاء في المعجمات العربية:

أولًا- مختار الصحاح:

جاء فيه أنَّ معنى (اقتضى) مأخوذٌ من القَضَاء وهو الحكم، وقد يكون بمعنى :"الْفَرَاغِ تَقُولُ: قَضَى حَاجَتَهُ. وَضَرَبَهُ (فَقَضَى عَلَيْهِ) أَيْ قَتَلَهُ كَأَنَّهُ فَرَغَ مِنْهُ. وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَدَاءِ وَالْإِنْهَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرِ﴾[٢] أَيْ: أَنْهَيْنَاهُ إِلَيْهِ وَأَبْلَغْنَاهُ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الصُّنْعِ وَالتَّقْدِيرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[٣] أي: خلقهنَّ[٤].

ثانيًا- لسان العرب:

جاء فيه: **أنَّ** (القَضَاء) فِي اللُّغَةِ عَلَى وُجُوهٍ؛ مَرْجِعُهَا إِلى انْقِطَاعِ الشَّيْءِ وَتَمَامِهِ. و (الْقَاضِي) مَعْنَاهُ: القاطِع للأُمور المُحِكم لَهَا. ومما جاء على معنى التطلُّب والاستلزام قولهم: (قَضَى نَحْبَه قَضاءً): مَاتَ؛ إِمَّا أَن يَكُونَ فِي مَعْنَى يَقْضِي، وَإِمَّا أَن يَكُونَ أَنَّ الْمَوْتَ اقْتَضَاهُ فَقَضَاهُ دَيْنَهُ أَيْ نَفْسَه.

---

[١] مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د/ فخر الدين قباوة، ص (١٢٥).

[٢] الحِجر، من الآية (٦٦).

[٣] فُصِّلت، من الآية (١٢).

[٤] انظر: مختار الصحاح، لزين الدين الرازي- مادة (ق، ض، ي).

وَقَضَى الغَرِيمَ دَيْنَه قَضَاءً: أَدَّاه إِلَيْهِ. واستَقْضاه: طلَب إِلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَه. وتَقَاضَاه الدَّيْنَ: قَبَضَه مِنْهُ. واقْتَضَيْتُ مَا لِي عَلَيْهِ أَي قَبَضْتُه وأَخذْتُه(١).

ثالثًا- معجم التعريفات:

جاء في تعريف (الملازمة): هي "لغةً: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واللزوم والتلازم بمعناه، واصطلاحًا: كون الحكم مقتضيًا للآخر على معنى أنَّ الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاءً ضروريًّا، كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل"(٢).

رابعًا: معجم الكُلِّيَّات:

جاء فيه أنَّ الاقتضاء: "أضعفُ مِن الإيجاب؛ لأنَّ الحكم إذا كان ثابتًا بالاقتضاء لا يُقال يُوجِب، بل يُقال يَقْتضِي، والإيجاب يُسْتَعْمل فيما إذا كان الحكم ثابتًا بالعبارة أو بالإشارة أو بالدلالة ... بخلاف الاقْتِضَاء، فإنه يُمكن وجود المقتضِي بدون مُقْتَضَاهُ"(٣).

وورد في موضع آخر من هذا المعجم أنَّ المقتضَى: "أعمُّ مِن الْمُوجِب والمرجِّح، فمُقتضَى الحال يكون تارةً راجحًا على خِلافه مع جواز خِلافه، وتارة يكون واجبًا بحيث لا يجوز خِلافه، والمقتضَى في اصطلاحِهم أَعمُّ لمَا هُوَ باعثٌ مُتَقَدِّمٌ ولمَا هو غايَةٌ مُتَأَخِّرة"(٤).

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور الإفريقي- مادة (ق، ض، ي).

(٢) التعريفات للشريف الجرجاني، ص (٢٢٩).

(٣) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ص (١٥٩).

(٤) السابق، ص (٨٦٧).

رابعًا- المعجم الوسيط:

جاء فيه أنَّ الاقتضاءِ مِن: "(اقْتَضَى) الدَّين: طلبه، واقتضى أمرًا: استلزمه، وَيُقَال: افْعَل مَا يَقْتَضِيهِ كرمُك أيْ: مَا يُطالِبُك بِهِ، وَاقتَضَى الْأَمرُ الوُجُوبَ: دلَّ عَلَيْهِ واقتضاهُ"[١].

خامسًا- معجم الغنيّ:

وفي هذا المعجم نجد تنوُّعًا استعماليًّا لمفهوم الاقتضاء على عدة جهات، مما أكسبه دلالات متعددة، ولعلَّ الاستلزام هو الطابع الخاص الذي ميَّز معنى الاقتضاء؛ يقول: "قَضَّى (ق ض ي) -فعل رباعي متعدٍّ-: قَضَّيْتُ، أُقَضِّي، قَضّ، مصدر تَقْضِيَةٌ. ومنه: (قَضَّى أَمْرًا): أَنْفَذَهُ، وأَمْضَاهُ. و(قَضَّاهُ الْمَلِكُ): جَعَلَهُ قَاضِيًا. وكذلك ورد عنده: "(مُقْتَضًى) جمعُه: مقتضيات -مفعول من اقْتَضَى-. و (مُقْتَضَيَاتُ العَمَلِ): مُتَطَلَّبَاتُهُ، ومنه: "لِكُلِّ حِرْفَةٍ مُقْتَضَيَاتُهَا"[٢].

---

[١] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (٧٤٣/٢)، ط. الرابعة، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٤م.

[٢] معجم الغني، لعبد الغني أبو العزم، موقع معاجم صخر، ملاحظة: هذا الكتاب من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة (١/ ٢٠٧٣٨، ٢٥٦١١).

سادسًا- معجم الرائد:

وفيه نجد دلالة أخرى تتعلق بمفهوم الاقتضاء زيادة على معنى الاستلزام؛ وهي دلالة (استدعى واستوجب)، فقد قال: "اقْتَضَى اقْتِضاءً (ق ض ي) ... الحال كذا: استدعاه واستوجبه «فَعَلَ ما يَقتضيه بشَرَفِه»"[1].

وهذه الدلالة في الأصل لا تخرج عن معنى الاستلزام؛ إذ شرط الاستدعاء لا يتحقق إلا بوجود طرفين يُعدَّان من أهم ما تقوم عليه العلاقة التخاطُبية بين الطرفين.

سابعًا- معجم الأفعال المتداوَلة:

جاء فيه: "اقْتَضَاهُ: اقْتَضَى الأمرُ أن أخرج من بلدي؛ (تطلَّب، استوجب). عُرْفُ الناس التَّزاورَ في أيَّام الأعياد؛ (دلَّ عليه). اقْتَضَاهُ (منه) اقْتَضَى زيدٌ حقَّهُ من مَدِينِه؛ (تسلَّمه وأخذه)"[2].

هذا ما تعلق بالفعل (اقتضى) ومعانيه المعجمية، فإذا نظرنا في السياق المعجمي نفسه؛ فإننا نجد أيضًا تنوعًا في معانيه على حسب تنوع استعمالاته، فمِن خلال تتبُّعنا لاستعمالات مادة (اقتضى، والمقتضَى، والاقتضاء) في معجمات العربية؛ تبيَّن لنا ما يأتي:

*أنَّ دلالة الاقتضاء تأخذ طابعًا مميزًا من حيث ما له علاقة بمفهوم الاستلزام، والدليل على ذلك أنه لا وجود لقيمة الاقتضاء إلا إذا كان بين

---

[1] معجم الرائد، لجبران مسعود، ص (١٠٦)، ط. السابعة، دار العلم للملايين، ١٩٩٢م.

[2] معجم الأفعال المتداولة ومواطن استعمالها، لمحمد الحيدري، ص (٦١٨)، مطبعة التوحيد، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

طرفين، هذا من جهة، ثم ما يؤديه من معنًى متعدِّد ومتغيِّر على حسب مجريات التخاطب بين المتكلم والمتلقي من جهة أخرى، وهنا يأخذ الاقتضاء مجرًى وظيفيًّا حسب ما يتناسب مع العلاقات التركيبية الموجودة داخل الخطاب أو النص.

*أنَّ ما أشار إليه الكفويُّ في استعمال الاقتضاء يحقق قربًا معنويًّا مع مفهوم الحال؛ تلك الحال التي تجعل الاقتضاء متنوَّع الدلالة بتنوُّع أحوال مجريات الكلام؛ ولذلك رأى الكفويُّ أنَّ بين الاقتضاء وفعل الإيجاب فرقًا شاسعًا، ولعلَّ سياق الحال هو الذي –عن طريقه– يمكِّننا من تقوية دلالة الاقتضاء على دلالة الإيجاب.

هذا –باختصار– ما يتعلق بالدلالة المعجمية للفعل (اقتضى) واستعمالاته التركيبية؛ الأمر الذي جعلنا نتتبع أنواع الاقتضاء المستعملة في سياقات حالية ومقامات متعددة تبعًا للعلاقة التخاطبية بين المتكلم والمستمع.

مفهوم الاقتضاء وأنواعه:

إنَّ المقصود بـ (دلالة الاقتضاء): أنْ يتضمَّن الكلام إضمارًا ضروريًّا لا بدَّ من تقديره؛ لأنَّ الكلام لا يستقيم من دونه، أو هي: دلالة اللفظ على معنًى لازمٍ مقصودٍ للمتكلِّم يتوقف عليه صدقُ الكلام، أو صحَّتُه شرعًا، أو صحتُه عقلًا[1]؛ لذلك كان على ثلاثة أنواع[1]:

---

[1] انظر: المستصفى لأبي حامد الغزالي (٢٦٣) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية ١٩٩٣م، والبحر المحيط للزركشي (١٢٢/٥) وانظر: دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، د/ بوشعيب ==

١- إما لأنَّ الكلام لا يستقيم لتوقُّف الصدق عليه، كقوله -عليه الصلاة والسلام-: "إنَّ الله وَضَعَ عن أُمَّتي الخطأ والنسيان وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْه"[٢]، فإنَّ نفسَ الخطأ والنسيان والإكراه لم يرتفع بل يقع في الأمة ذلك وليست بمعصومة عنها، والرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يخبر إلا صدقًا؛ لذلك وجب تقدير محذوف ليكون الكلام مستقيمًا، وتقديره مستفاد من عبارة النص وهو (الإثم والمؤاخذة)؛ ليكون تقدير الكلام: "وُضِعَ عن أُمتي إثمُ الخطأ، وإثمُ النسيان، وإثمُ أُكرهوا عليه"، فلو لم يكن تقديره كذلك لكان الكلام كذبًا، ومخالفًا للواقع والحقيقة.

٢- وإمَّا لتوقُّف الصحة الشرعية عليه، وقد مثَّل له الأصوليون بقول الله -سبحانه-: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣]، فالظاهر أنَّ فرض المريض والمسافر الأيام الأخر سواءٌ صَامَا أم لم يصومَا، لكن لمَّا عُلِمَ شرعاً أنّ الرسول -صلى الله عليه وسلم- صام بعد نزول هذه الآية وأقرَّ الصحابةَ على

==

مسعود راغين، ص (٤٢٨) مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد ١٧، ١٤٤٠هـ.

[١] الإنارة شرح كتاب الإشارة في معرفة الأصول، د/ أبو عيد المفر محمد علي فركوس، (باب الكلام في معقول الأصل "في لحن الخطاب") ص (٣٢٢ - ٣٢٥)، ط. الأولى، دار الموقع، الجزائر العاصمة ١٤٣٠هـ.

[٢] أخرجه الحاكمُ في المستدرك (١٩٨/٢)، والبيهقيُّ في السنن الكبرى (٣٥٦/٧)، وابنُ ماجه في سننه (٦٥٩/١).

[٣] البقرة، من الآية (١٨٤).

صيامهم، فدلَّ ذلك على وجوب تقدير: (فأفطر) ضرورةً لتصحيح الكلام من جهة الشرع، فيمتنع وجود الملفوظ شرعاً من دون ذلك المقتضي.

٣- وإما لتوقُّف الصِّحة العقلية عليه، كما في قوله -عزَّ من قائل-: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١]، فإن العقل يمنع من توجيه السؤال إلى ذات القرية؛ لذلك وجب إضمار مخاطَب ليصحَّ الكلام عقلًا وهو (أهل)، فيكون التقدير: واسأل أهل القرية، ومثاله -أيضاً- قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[٢]، فإنَّ العقل يمنع من إضافة الحكم إلى ذات الميتة، فكان إضمار فعل يتعلَّق به التحريم واجباً من جهة العقل، وهو (الأكل)، فيكون التقدير: حُرِّمَ عليكم أكلُ الميتة، وإنما وجب تقديره ضرورةً لتصحيح الكلام من ناحية العقل، فيمتنع وجود الملفوظ عقلًا من دون ذلك المقتضى.

فدلالة الاقتضاء هي دلالة لا تسير وفق المصرَّح به، بل هي باقية مع المضمر أو غير المصرّح به، ولذلك كانت أميَلَ إلى ما استقر في سياق المحذوف، حتى تستطيع دلالة الاقتضاء التحرك بكل حرية؛ فتقدر المحذوف، ومعنى تقدير المحذوف هو بيان المسكوت عنه من قِبَل المستمِع لا المتكلِّم؛ لأن المتكلم هو المرسِل فهو الذي يعلم بالمحذوف وجهاته، بل الأمر يقتضي من المستمع أن يدرك ويجتهد ويصل إلى هذا المحذوف؛ فمتى وصل إليه تعيَّن المقصود؛ ومِن ثَمَّ تتشكل الدلالة.

لكن مع اهتمام الأصوليين بمفهوم الاقتضاء ومقتضيات الأحكام الشرعية المستنبَطة مِن جهةِ التصوُّر اللغوي؛ إلا أنهم "لم يستثمروا إبداعاتهم

---

[١] يوسف، من الآية (٨٢).

[٢] المائدة، من الآية (٣).

وتدقيقاتهم في استجلاء مواطن الاقتضاء في الأقوال فضلًا عن إبراز صفة البقاء التي تختص بها؛ لذلك لزم وجود قانون لحِفظِه"[١].

الاقتضاء في الفكر العربي القديم:

حاول بعض الباحثين أن يبيّن مفهوم الاقتضاء داخل الدرس العربي القديم من جهة، وداخل الفكر الغربي الحديث من جهة أخرى، فقال: "أمَّا مفهوم الاقتضاء فلم يكد يخرج عن هذا الإطار، حيث ظلَّ يُناقَش بشكل ضمني في الفكر العربي القديم سواء في الدرس النحوي أو غيره، فبالرغم من انشغال النحويين القدامى بموضوع الشكل الخارجي لبنية الكلام، أي صيغ الكلمات والمباني والتراكيب الشكلية للجملة، فقد ظلوا يصطدمون بمعاني الألفاظ ودلالاتها واقتضاءاتها ... كما نجد في هذا الإطار ما يورده ابن جني وغيره من اللغويين الذين اهتموا بمفهوم الاقتضاء بالرغم من أن آراءهم بقيت عبارة عن ملاحظات متفرقة لم ترقَ إلى مستوى تأسيس تصور عام حول هذا المفهوم"[٢].

وتناول أيضًا مفهوم الاقتضاء عند علماء البلاغة، فقال: "وقد نوقش هذا المفهوم أيضًا في التصور البلاغي القديم ... فكانت إشكالية اللفظ والمعنى، وضمنها إشكالية الاقتضاء على رأس القضايا البيانية التي استأثرت باهتمام البلاغيين الذين اصطبغت أبحاثهم بتصورات المتكلِّمين، حيث يتناولون إشكالية المعنى في ارتباطها باللفظ بشكل علمي باستحضار

---

[١] الاستدلال في معنى الحروف؛ دراسة في اللغة والأصول، أحمد كروم، ص (٢٢٨)، ط. دار الكتب العلمية– بيروت ١٩٧١م.

[٢] دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص٤٢٥.

جانب المفاضلة، ولعلَّ أهم من اهتم –بشكل واضح ومباشر– بأشكال المعنى داخل التصور البلاغي (عبد القاهر الجرجاني) من خلال نظريته حول النظم[١]، ... فعبد القاهر استطاع أن ينحو بالبحث اللغوي البلاغي منحًى جديدًا، بمحاولته إبراز الجانب العقلي للطابع الاستدلالي للأساليب البيانية العربية، وكذلك السكاكيُّ في مصنَّفه: (مفتاح العلوم) قد أعطى التصور البلاغي نفَساً جديداً وعمقاً أكبر"[٢].

فتوصَّل الباحث إلى نتيجة مفادها: "أنَّ إشكال الاقتضاء لم يكن حاضرًا داخل المباحث اللغوية والبلاغية فقط بل لقد طُرح أيضاً في مجال علم الكلام؛ إذ إن جُلَّ القضايا الكلامية نوقشت في إطار لغوي وذلك لما عرفته من اصطدام بالقضايا اللغوية"[٣]، وكذلك أن مفهوم الاقتضاء ليس حديث عهد بالدراسة والبحث، بل قد عُرف في التصورات القديمة بمختلف منطلقاتها، لكنه ظلَّ حبيس ملاحظات متفرقة لم يرقَ إلى مستوى التنظير له[٤].

ولا يمكن أن ننكر ما أشار إليه بعض الباحثين بخصوص استعمالات الاقتضاء سواء من خلال النحويين أو غيرهم، ولكننا نلاحظ أنَّ الاقتضاء

---

[١] الذي هو تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعليق اسم باسم وتعليق اسم بفعل، وتعليق حرف بهما. انظر: دلائل الإعجاز (٥٥).

[٢] دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص (٤٢٥، ٤٢٦).

[٣] السابق، ص (٤٢٦).

[٤] السابق (٤٢٩).

في كتب النحو مثلًا لم يأخذ طابعًا واحدًا من حيث التصور والوظيفة، بل تنوعت جهاته الاستعمالية ومن ثم الوظيفية تبعًا لشخصية النحوي في تعامله مع الاقتضاء، والدليل على ذلك؛ أنَّ دلالات الاقتضاء في كتب النحو المتقدمة غير دلالة الاقتضاء في كتب النحو المتأخرة؛ إذ أخذت دلالة الاقتضاء المتأخرة –عند ابن السِّيد والسيرافي وابن يعيش– بُعدًا وظيفيًّا هو أشبه بالبعد الفلسفي الوظيفي للغة من جهة، والنحو التقعيدي من جهة أخرى؛ فالحكم على هذا الاقتضاء بأنه ظل حبيس ملاحظات متفرقة وأنه لم يصل إلى مستوى التنظير، أرى فيه نوعًا من الانتقاص لشأن الاقتضاء النحوي.

الاقتضاء في الدراسات الحديثة:

إنَّ المصطلح الغربي الملائم لمفهوم الاقتضاء هو (Présuposition)، فقد تُرجم هذا المصطلح في عدد من اللسانيات المتخصصة كالآتي: لزوم، وافتراض، وتضمين، وتضمُّن، واقتضاء[١]، وإذا كان مصطلح الاقتضاء قد حظي –في الدراسات الأصولية– بحظ وافر يتقابل فيه ثراء البحث النوعي والتكثيف النظري والاستدلالي؛ فهو يحتلُّ –في الدراسات اللسانية الحديثة– مكانة مهمة؛ لمَا له من تأثير في التطوُّر الدلالي للُّغة واستعمالاتها[٢].

---

[١] انظر: معجم المصطلحات اللسانية، لعبد القادر الفاسي، ص (٢٦٢).

[٢] انظر: التطور الأصولي للمعنى (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)، د/ مختار درقاوي، ص (٣٨، ٣٩)، ط. دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠١٧م.

ومن ثَم أصبح مفهوم الاقتضاء يتَّخذ لنفسه في الدرس اللغوي الحديث اتجاهًا هو أقرب إلى السياق المنطقي الفلسفي منه إلى السياق اللغوي المحض؛ حيث أشارت بعض الدراسات العربية إلى أنَّ الاقتضاء يَستلزم أنَّ قضيةً ما تُعدُّ كاذبة إذا كان أحد اقتضاءاتها كاذبًا، وهذا التصوُّر من الأهمية بمكان بالنسبة للدرس اللغوي؛ إذ إنه يحدد شروط الاستعمالات اللغوية، والتي تلعب دوراً رئيسًا في إطار التصوُّر الدلالي[١].

فالاقتضاء في ترابطه بالكلام يتَّخذ لنفسه سمتين من أهم ما يرتكز عليه مبدأ الاستعمال اللغوي؛ وهما: (المكوِّن اللساني) ويُقصد به القول أو الجملة، ثم (المكوِّن البلاغي) ويُقصد به السياق أو المقام المناسب الذي يدور فيه الكلام[٢].

إذن؛ الاقتضاء الواقع في الخطاب أو الكلام على ضربين: ضربٌ يتعلق بالمنطوق، وضربٌ يتعلق بالمفهوم وهو المقتضى وتنوُّعاته الاستعمالية؛ ففي الضرب الأول؛ يهتم الاقتضاء بكل معلومة تكون جديدة وهي غير معروفة أو مألوفة لدى السامع أو المتلقي على غرار الضرب الثاني؛ فإنه يركز على ما هو معروفٌ ومتداول لدى المخاطب بحكم معرفته القديمة لديه؛ فيتحقق حينها البعد التواصلي على حسب العلاقة التخاطبية بين المتكلم والسامع؛ فقولُنا- مثلًا-: (أقلع زيدٌ عن التدخين) هذه الجملة على جهة الاقتضاء تَستلزم -عن طريق التضمين- معلومة قديمة مفادها أنَّ زيدًا كان مدخنًا، وعليه فكل كلام أو خطاب له مُعطيَان من حيث

---

[١] انظر: دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، ص (٤٢٩، ٤٣٠).

[٢] المرجع السابق، ص (٤٣٣).

المعنى: قديمٌ وحديث، وذلك انطلاقًا من العلاقة التخاطبية الرابطة بين المتكلم والسامع عبر تلك المعلومة التي يعتقد المتكلم أن المخاطب لا يشاطره إياها(١).

وعليه؛ فدلالة الاقتضاء في نظر الباحثين المحدَثين: "شيءٌ يَعْنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءًا ممَّا تعنيه الجملة بصورة حرفية"(٢).

ومن خلال استقرائي لتحديد دلالة الاقتضاء في الدرس اللساني الحديث لاحظتُ بعض المفاهيم الاقتضائية التي تلتقي مع ما أشار إليه النحويون والأصوليون والبلاغيون في مفهوم الاقتضاء، ولعلَّ العامل المشترك بين الفكرين القديم والحديث هو أنَّ دلالة الاقتضاء دلالة تضمينية لا تتوقَّف عند حدود النص الوارد في سياق الخطاب أو الجملة، بل تتعدَّاه إلى دلالة أخرى غير الدلالة الحرفية، فهي عبارةٌ عن شيء يريدُه المتكلِّم ويَقصدُه ويومئ إليه، ولكنْ ليس له عَلاقةٌ على الإطلاق بظاهر النص، بل هو متحققٌ في مضمونه غير المعلن عنه(٣).

وخلاصةُ القول في شأن الاقتضاء هو ما يركِّز عليه الناس في حواراتهم ومناقشاتهم عن طريق ما يقصده المتكلم في ثنايا كلامه ويرمي إليه في طيَّات خطابه؛ الشيء الذي يجعل العلاقة التخاطبية تحقق بُعدًا

---

(١) السابق، ص (٤٣٥، ٤٣٦).

(٢) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، لصلاح إسماعيل، ص (٧٨)، ط. الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٥م.

(٣) انظر: التطور الأصولي للمعنى (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)، ص (٤١).

تواصليًّا بين طرفي الخطاب (ماذا تقول؟ وماذا تعني؟)، وهو ما يجعل المتلقي قادرًا على إدراك القيمة الخطابية للكلام.

إذن؛ الاقتضاء يرتكز على أمر جوهري وهو الدلالة غير الحرفية سواء في نظر العرب أو الغرب؛ هذه الدلالة التي عبَّر عنها النحويون بتعبيرات متعددة كلها تصبُّ في مجرًى واحد وهو دراسة اللفظ في علاقته بالمعنى عن طريق ما لم يصرَّح به، ولقد شاهدنا كثيرًا من النحويين قد أشاروا إلى ذلك، ومنهم ابن يعيش؛ حيث قال –بصريح اللفظ– في شأن الاقتضاء الذي لا يحتاج إلى تأويل: "ألا ترى أنَّ الضرب والقتل يقتضيان مضروبًا ومقتولًا؟ وما يُنبئ لفظُه عن ذلك؛ فهو لازمٌ غير متعدٍّ، نحو: قام وذهب، ألا ترى أنَّ القيام لا يتجاوز الفاعلَ، وكذلك الذَّهاب؟ وكلُّ واحد مِن أفعال الحواسِّ يقتضي مفعولًا مما تَقتضيه تلك الحالة؛ فالبصرُ يقتضي مُبصَرًا، والشمُّ يقتضي مشمومًا، والسمع يقتضي مسموعًا؛ فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول، مما تقتضيه تلك الحاسَّة"[1].

فالاقتضاء وصوره الدلالية ظاهرة جلية في هذا النص عن طريق المسكوت عنه لا المنصوص عليه، بل هو التضمن على حسب مقتضيات التركيب، والحديث عن ابن يعيش هو حديث عن كثير من النحويين والأصوليين الذين أشاروا إلى هذا المعنى المتعلِّق بالاقتضاء.

وسأفصِّل القول في الاقتضاء عند من اخترتُه نموذجًا لهذه الدراسة وهو: ابن السِّيد البَطَلْيُوسِيُّ النحويُّ المشهور بثقافته المعرفية المتعددة؛ فقد

---

[1] شرح المفصَّل، لابن يعيش، (٤/٢٩٥، ٢٩٦)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠٠١م.

كان فيلسوفًا ومفكرًا ومنطقيًّا ولغويًّا ومفسرًا للظاهرة اللغوية في كثير من محطات كتبه ودراساته، ولعلَّ الدراسات التي قامت وما زالت تُقام عن شخصيته دليلٌ على تعدُّد مشاربه وانعكاس ذلك على ما خلَّفه من مصنفات، ولعلَّ كتابه: (إصلاح الخلل) يكون دليلًا على ما نريد الإشارة إليه في شأن الاقتضاء ودلالاته النحوية -إن شاء الله تعالى-.

المبحث الثاني: تصوُّرات ابن السِّيد لمفهوم مقتضيات الكلام

حاولتُ في ما سبق أن أؤصِّل لمقتضيات الكلام؛ وتوصَّلْنا إلى أن الكلام أو النصَّ في الأصل له حدَّان: حدٌّ نحوي، وحدٌّ استعمالي.

ومن ثم حاولتُ أن أتتبع تحديدات ابن السِّيد لمجموعة من المفاهيم النحوية؛ كيف هي عملية الضبط والمعنى الوارد حسب الكتاب المختار للدراسة؟ وحاولت أيضًا أن أتتبع بعض التوجيهات والتخريجات التي تبنَّاها ابن السِّيد من خلال الانتقادات التي وجَّهها إلى الزجاجي؛ وإنَّني لأعترف أنَّها محاولةٌ صعبة من حيث الفهم والإدراك ومِن ثم الإسقاط، ولكني مع ذلك كله لم أستسلم وحاولت اقتحام نصوص ابن السِّيد في كتابه: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، متتبعًا ردوده على الزَّجَّاجي فقط؛ حيث كان يورد كلام علماء آخرين غير الزَّجَّاجي ويردُّ عليهم إن كان ثمتَ خطأٌ منهم أو تعقيبٌ له عليهم، فوجدتُّ العديد من المواضع لكني لم أتتبعها كلها مكتفيًا بما يخدم إشكالية البحث.

فتناولتُ الكتاب من بداية أبوابه، مُفَنِّدًا عبارات ابن السِّيد وما فيها من ملامح تدل على الاقتضاء الدلالي والبعد الاستعمالي، الذي اهتم به في سياق عنايته بالمتكلم والمخاطب والسياق الكلامي على حدٍّ سواء، فكانت مسائل البحث سبع عشرة مسألة، وهي –بحسب ترتيب أبواب الكتاب– على النحو الآتي:

١- حدُّ الاسم ومقتضياته الكلامية:

أوردَ ابنُ السِّيد -رحمه الله- في تعقيبه على الزَّجَّاجي العديد من آراء العلماء في حدود الاسم والفعل، فكان من بينهم الإمام أبو جعفر النَّحَّاس؛ حيث قال: "... كما قال أبو جعفر ابن النحَّاس في إصلاح هذين الحدَّين[١]: وأنا أرى أنَّ ذكر المكان المحصَّل في هذا لا وجه له؛ لأنَّ الفعل لا يُعطي مكانًا محصَّلًا، فهو في هذا كالاسم، ألا ترى أنك إذا سمعت: قام زيد، تحصَّل لك زمانٌ معين، ولم يتحصَّل المكان الذي كان فيه القيام، وإذا سمعتَ: سيقوم زيد، تحصَّل لك زمانٌ معين، ولم يتحصَّل المكان الذي يكونُ فيه القيام، فإنما يدل الفعل على المكان دلالة تضمين، لا دلالة تصريح، أعني بدلالة التضمين: أنَّ المخاطَبَ يعلمُ أنَّه لا ينفكُّ من مكان، وإن كان اللفظ لم يوضع لذلك"[٢].

اهتمَّ ابنُ السِّيد بالحدود وأَولاها عناية بالغة بحكم أنَّه في تلك الفترة لم تكن الحدود واضحة المعالم، ويتَّضح ذلك في تتبعه العلماء وآراءهم وردِّه عليهم كما فعل مع الزّياشي، حين قال: "إنَّ الاسم ما يُضمَر فيه؛ فسَّروه بأنه أراد ما يَتحمَّل ضميرًا، ويكون خبرًا، فإن كان أراد هذا فهو خطأٌ؛ لأنَّ أسماء الأعلام، نحو: زيد وعمرو تكون أخبارًا، ولا يُضمَر فيها، وينبغي على هذا التفسير أن تكون الأفعال أسماءً؛ لأنها تكون أخبارًا ويُضمَر فيها، وإن كان أراد أنَّ الاسم ما يجوز أن يوضع مكانه ضمير، أو ما يعودُ عليه

---

[١] يعني: حدَّ الاسم، وحدَّ الفعل.

[٢] إصلاح الخلل، لابن السِّيد، ص (٢٦، ٢٧).

ضمير، فهو خطأٌ أيضاً؛ لأنَّ مِن الأسماء أيضاً ما لا يُضمَر، مثل: (صه) و (مه)، ولا يعود عليه ضمير"[1].

إنَّ ابن السِّيد –بصفته نحويًّا– ينظر إلى قضية العَلاقة بين الاسم والفعل من زاوية وظيفته؛ حيث إنه يسرد في البداية الافتراضات في تصور النحويين؛ ليجيب عن هذه الافتراضات حسب ما تقتضيه طبيعة الإشكال، ثم –وهو يجيب– نستطيع أن نستنتج وكأنه يريد أن يجعل لكل افتراض حكمه الوظيفي الذي يليق به، مبينًا بعض الإشارات المتضمنة لكل إطلاق، ولعلَّ مثل هذه الميزة التحليلية البيانية في شأن المفترض النحوي لا يفهمها ويحسن التصرف فيها إلا من اتصف بسعة العلم والمعرفة من جهة، ثم آخذًا في الحسبان ما يجري بين طرفي التخاطب على وجه الاستدلال والاحتجاج من جهة أخرى، وبين هاتين الجهتين تظهر شخصية ابن السِّيد النحوية في سلوك نوع من الحل يقترب إلى سياق وظيفي منه إلى السياق النحوي التقعيدي.

ثم إنَّ ما يقوّي تعقيبنا هذا على شخصية ابن السِّيد النحوية هو استعانته في تحديد وبيان حدِّ الاسم بما هو جارٍ في التصور المنطقي الفلسفي؛ مبينًا تلك الحدود الوظيفية التي يتخذها الاسم بخصائصه النحوية على حسب مقتضيات السياق؛ فقد قال بصريح العبارة: "... وقد اختلف أهل المنطق أيضاً في تحديد الاسم، فقال أبو يوسف الكندي وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق، لا يدل على زمان معين، وإنْ فرقت أجزاؤه، لم تدل على شيء من معناه، وهذا حد غير صحيح؛ لأن

---

[1] السابق، ص (٢٧).

الحرف هذه صفته أيضًا، وحدَّده ابن المقفَّع في كتابه الموضوع في المنطق بأن قال: الاسم: هو الصوت المخبر الموضوع غير المؤقت الذي لا يبين الجزءُ منه عن شيئًا من المسمى، وهذا أيضاً كلام غير بيِّن يمكن فيه الاعتراض، ولم نرَ فيه لأحد من المنطقيين حدًّا أحسن ولا أثقف من تحديد أبي نصرٍ الفارابي، فإنه قال: الاسم لفظٌ دالٌّ على معنًى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحدَه مِن غير أن يدلَّ ببِنْيتِه –لا بالغرض– على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى"(١).

بل نجده يذهب إلى أبعد من هذا حين يعتمد هذا التصور الفلسفي المنطقي في قضية الاسم رادًّا على السوفسطائيين ردًّا جميلًا وهو يبيّن حدود الأزمنة التي تعلقت بالأفعال تعلقًا نحويًّا، فقد قال ما بيانُه: "نحن مع ما قدَّمنا نحدِّد الأزمنة بحدود تبين أنها ثلاثة؛ فنقول: إن الماضي من الأفعال هو الذي يُخبَر عنه من زمان متأخر عن زمان وجوده، كقولنا: كان مِن زيد قيامٌ أمس، والمستقبل هو الذي يحدث عن وجودِه في زمان متقدِّم لزمان وجوده، فيقال: سيكون مِن زيد قيامٌ غدًا، والحال هو الذي زمانُ وجودِه هو زمانُ الإخبار عنه، وهذا إنما هو في الآنِ المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس"(٢).

إنَّ الظاهر في كلام ابن السِّيد الذي جاء في ردِّه على تحديد الاسم وتحديد الأزمنة المتعلقة بالفعل أنه يريد أن يجعل الحدَّ النحوي يتصف بصفة الوظيفية التي تهتمُّ بما يتضمَّنه الاسم داخل السياق التركيبي

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (٢٩).

(٢) إصلاح الخلل، ص (٣٣).

استعمالًا ووظيفة، وهنا نجد ملامح الاقتضاء في شأن خصائص الكلام؛ فتظهر على لسان ابن السيد في كثير من السياقات، وهو إذْ يتجه نحو هذا الاتجاه يريد أن يجعل من النحو حدًّا تقعيديًّا مِن جهة، وحدًّا وظيفيًّا مِن جهة أخرى، وهو بالجمع بين الحدَّين يُعلي من شأن مفهوم الاسم والزمن ليُخرجهما مِن حيّزٍ ضيّقٍ حكَمَتْه التصوُّرات النحوية التقعيدية جاعلًا إياه يسير وفق تصوُّر وظيفي يُعطي المفهومَ النحويَّ وظيفتَه الخاصة من جهة، ويُعطيه أيضًا وظيفته السياقية من جهة أخرى، ولعلَّ مظاهر الاقتضاء في مضمون الكلام النحوي تظهر في الجهة الثانية بجلاء ووضوح.

ثم إنَّ عناية ابن السِّيد بالمتكلِّم وأحواله عندما يبيّن استعمالاته المتعددة من جهة التحديد مع الأزمنة المعتمَدة من قبله، إنما يدل ذلك –عنده– على سعة شمول السياق الكلامي المناسب لأحوال المتكلم من جهة الاستعمال، والمناسب أيضًا لأحوال السامع أو المتلقي من جهة الاستقبال، وهنا تتحرك ملامح الاقتضاء الكلامي عند السامع بما هو مستقر في ذهنية المتكلم، وهذا بيَّنه ابن السِّيد –قبل قليل– في شأن الماضي وصوره الذي يهتمُّ أصلًا من جهة التخاطب بالخبر من زمان متأخر عن زمان وجوده، كقوله: كان من زيد قيامٌ أمس، وهذا من جهة الوظيفة مقتضاه الإخبار عن قيام زيد أمسِ، وهلم جرًّا في الأمثلة الأخرى التي جعلها تجري مجرى الاقتضاء بالإخبار على حسب مُجريات الحال.

بل وجدناه في تبيين سُبل الأزمنة وفق مجرياتها التخاطبية، لا يُهمل ولا يُغفل ما أُطلق عليه في اللسانيات المعاصرة بـ (العُرف اللُّغوي القائم في أيّ مجتمع أو سياق تواصلي متعارف عليه عند أهل اللسان)، وهو ما صرَّح به

قائلًا: "هذا إنما هو الآن المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس"[١].

٢- حدُّ الفعل ومقتضياته:

عادة ابن السِّيد في التعامل مع المفاهيم النحوية ربما تختلف عن طريقة كثير من النحويين الذين سبقوه أو الذين جاءوا بعده؛ فهو في الغالب نجده ضمنيًّا عندما يسرد لا يتوقف عند الإطار الوصفي فحسب، بل يحتويه شيء من النقد غير المصرَّح به؛ حتى إذا دخل في سياق العرض والتحليل والنقد أفصح عن توجهه بعبارة صريحة؛ فهو -مثلًا- في جهة الفعل بما يدل عليه من بُعد اقتضائي لا يدخل بهذا الزعم من أول وهلة، بل نجده يسرد وبين الحين والحين يُظهر ملامح النقد.

فمِن ذلك عندما بيَّن ابن السِّيد أنَّ تحديد الفعل هو الآخر قد اختلف فيه المنطقيون، بدليل أنَّهم كانوا "يسمُّونه (الكلمة)، وقال أبو نصر الفارابي: الكلمة لفظٌ دالٌّ على معنًى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحده ويدلَّ بِبِنْيتِه -لا بالعرض- على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى، وهذا قولٌ صحيحٌ لا اعتراض فيه لمعترِض"[٢].

وأما ما قاله ابنُ السِّيد في ردِّه على الزجَّاجي بأنَّ الحدث المصدر هو اسم الفعل، والفعل مشتقٌّ منه، فقال: "... والذي عندي أن الفعل الأول غير الفعل الآخِر، وأن أبا القاسم لم يذهب إلى شيء مما قالوه، وبيان هذا: أن الأفعال في الحقيقة إنما هي حركات الأشخاص، وتأثيرها في غيرها، ولكن

---

[١] إصلاح الخلل، ص (٣٣).

[٢] إصلاح الخلل، ص (٣٧).

الحركات والتأثيرات لما اختَلفتْ وُضع على كل واحدة منها لقبٌ لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها: قيامٌ، ولبعضها قعودٌ، ولبعضها ضربٌ، ولبعضها قتلٌ، كما فُعل بالجواهر حين اختَلفتْ فسُمى بعضها حجرًا، وبعضها نباتًا، وبعضها حيوانًا، ونحو ذلك، وأما قولهم: يقعد، وقعد، ويضرب، وضرب، ونحوهما ... فإنما هي صيغة مشتقة منها لتحصِّل الأزمنة إذا كان القعود، والضرب، ونحوُهما لا يُعطي زمانًا محصَّلًا، إنما يُعطي زمانًا مبهمًا ... فإذا ذكر النحويون الأفعال لم يريدوا أسماء الحركات، والتأثيرات وإنما يريدون الصيغ المشتقة منها، ووضعوا للحركات والتأثيرات ألقابًا أُخرَ فسمَّوها أحداثًا؛ لأن الأشخاص تُحدِثها، وسمَّوها مصادر؛ لأن الصيغ المحصِّلة للأزمنة لمَّا اشتُقَّت منها صَدَرت عنها كما يَصدرُ الصادر عن المكان، وكانت في ذلك بمثابة الطين الذي تُصنع منه الآنية"[1].

ولعلَّ أهم ما ميَّز مثل هذه التخريجات المشار إليها مِن قِبَل ابن السِّيد في قضية تنوع استعمالات الفعل، هو الحركة المتعلِّقة والمصاحِبة للفعل، وتأثير تلك الحركة في غيرها من الجهات التي يدل عليها الفعل؛ الشيء الذي أدى إلى تحقيق بعض التوافقات مع ما هو موجود في الواقع الاستعمالي اللغوي، وهنا تتجلَّى ملامح صور الاقتضاء؛ إذ الاقتضاء في أصله الاستعمالي النحوي هو ما صاحب المضمون والمسكوت عنه فيما ينطق به المتكلم، هذا المضمون يفسَّر على حسب ما هو موجود في الواقع الاستعمالي، ولعلَّ تركيز ابن السِّيد على هذا النوع من الحركة المصاحِبة لأحوال الأشخاص عن طريق استخدامهم للفعل؛ دليلٌ على احتوائه على

---

[1] إصلاح الخلل، ص (٣٨).

مقتضيات تخاطُبية متلائمة مع الأحداث والأحوال التي هي مِن صميم النحو العربي؛ فيتحقَّق شرط الإفهام ويتعيَّن المقصود.

٣- حدُّ الحرف ومقتضياته:

المتَّفَقُ عليه في التراث النحويّ أجمع أنَّ الحرف: ما دلَّ على معنًى في غيره، وهذا التحديد هو الذي حمل النحويّين على أن يجعلوه في الرتبة الأخيرة في تقسيمهم للكلام العربي. قال ابنُ السِّيد في ردِّه على حدِّ الحرف عند الزجَّاجي: "هذا الحدُّ غير صحيح عند التأمل، حتى يُزاد فيه: (ولم يكن أحدَ جزأَيِ الجملة المفيدة) -أعني ما لم يكن خبرًا، ولا مخبرًا عنه-، أو يقال كما قال سيبويه: ما جاء لمعنًى ليس باسم، ولا فعل. وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدًّا؛ لأن من الأسماء ما معناه في غيره، نحو: أسماء الاستفهام، وأسماء المجازات؛ لأن هذه الأسماء لمَّا نابت مناب الحروف جرَتْ مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة، فإن المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بالرجل الذي ضرب عَمْرًا، فإنما غرضُك أنْ تصف الرجل بالجملة التي هي: ضرب عمرًا، والذي إنما جيء بها وصلة إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل كلها نكرات، بدليل أنها تكون صفات للنكرات، فلما احتيج إلى وصف المعارف بها لم يجز إدخال لام المعرفة عليها، كما تدخل على الأسماء المفردة، فأتوا بـ (الذي) وأدخلوا عليها اللام التي كان يجب أن تدخل على الجملة، وصار (الذي) وصلة إلى ذلك"[١].

[١] إصلاح الخلل، ص (٣٩).

وقد أورد ابنُ السِّيد العديد من أقوال العلماء حتى وصل إلى قول أبي نصر الفارابي في تحديد الحرف بأنه الأداء: لفظٌ يدل على معنًى مفرد لا يمكن أن يُفهَم بنفسِه، وحدَّ دون أن يقرن باسم، أو كلمة، وهذا تحديدٌ صحيح، وهو نحو ما قاله سيبويه: إنْ جاء لمعنًى في غيره ليس باسم، ولا فعل، ونحو ما قلنا: إنه ما لم يكن أحدَ جزأَي الجلمة المفيدة، ولأجل هذا الذي ذكرناه من تسامُح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة، وقلَّةِ تثقيفهم للكلام فيها"[١].

فنجد أنَّ الحرف وإن كان النحويون لم يَعُدُّوه من العناصر المتمِّمة للجملة الإسنادية، لكنهم لم يُغفلوا أهميته في توضيح المعنى المقصود، فالمعروف أن لكل حرف دلالةً معنوية؛ لكن هذه الدلالة لا يمكن أن تدل على معنًى وهي في حالتها الإفرادية غير مقترنة بجملة.

٤- أقسام الفعل من جهة الاقتضاء الكلامي:

جاء في (باب الأفعال) قول الزجَّاجي: "فالماضي ما حَسُن فيه أمس، وقال في المستقبل: إنه ما حسن فيه غد". فرد ابن السِّيد على أنَّ ما قاله تقريب؛ لأنه: "إنّما يصح في الأفعال التي لم يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي وُضعت عليه، وما وُضع الشيء عليه في أصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الأشياء قد تَعرِض لها عوارض تُخرجها عن أصولها، فتُوهِم الضعيف في الصناعة أن الحدود والرسوم التي حُدَّت بها ورُسمت فاسدة"، ومثَّل لذلك بحروف الشرط؛ إذ قال: "ألا ترى أنَّ حروف الشرط تدخل على الأفعال الماضية، فتصير بمنزلة المستقبلية، فتقول: إنْ جاءني زيدٌ أكرمتُه، وكذلك تدخل حروف الجزم على الأفعال

---

[١] إصلاح الخلل، ص (٤٢).

المستقبلية فتمييزها بمعنى الماضية، فتقول: لمْ يجئ زيد أمس، فيَلزم من أجل هذا العارض الذي يشكِّك في حدودها ورسومها أنْ يُقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: ماضٍ في اللفظ والمعنى، كقولِك: قام زيدٌ أمس، وماضٍ في اللفظ (لافي المعنى)، كقولك: إنْ قام زيدٌ غدًا أكرمتُك، وماضٍ في المعنى لا في اللفظ، كقولِك: لم يقُم زيدٌ أمس، ويقال في المستقبل، مثلُ ذلك"[١].

وفي موضعٍ آخرَ نرى عناية ابن السِّيد بالمخاطَب وبسياق الخطاب وما يصل للمتكلِّم والمخاطَب على حدٍّ سواء؛ حيث يقول الزجَّاجي في باب الأفعال في مسألة: "الفعل المستقبل: وهو مرفوع أبدًا كي يدخل عليه ناصب أو جازم ...". فردَّ عليه ابن السِّيد قائلًا: "قد أطلق عليها أبو القاسم النصب للأفعال من غير تبيين ولا تقييد، وسَمى أيضاً النصب بعد الواو، أو جوابًا، وإنما يسمى جوابًا ما ينصب بعد الفاء خاصة، وهذا كله منزَّل منه منزلة التقريب، ولسنا نقول: إنه كان يَجهل ما ذكرناه، إلا أن الإخلال بتقييد الأشياء وتحريرها مَفسَدةٌ لنظر القارئ، وتحييرٌ لبالِه"[٢].

إنَّ مما تميَّز به ابنُ السِّيد في تعامله مع مسائل الزجاجي أنه يورد تفصيل الأمر من جميع جهاته؛ المتكلِّمِ، والمخاطَبِ، والسِّياقِ المناسِب، وكذلك المقتضَى المُرادُ إيصالُه من خلال الكلام. وهذا العرض في الغالب يمتاز بالتحليل المنطقي، وكذلك البُعد الاستعمالي للُّغة كما ذكر في أقسام الفعل الماضي.

---

[١] إصلاح الخلل، ص (٥٤، ٥٥).

[٢] إصلاح الخلل، ص (٥٨).

٥- الفاعل والمفعول من جهة الاقتضاء:

جاء ردُّ ابن السِّيد على مسألة تقديم المفعول على الفاعل بأنَّ في ذلك إخلالًا للكلام من عدة جهات، فمما جاء عنده: "أنَّ -الزجاجي- أجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيِّد ذلك بشرط، فأَوهَم كلامُه أنَّ ذلك جائزٌ في كل موضع، وذلك غير صحيح، وإنما يجوز ذلك فيما لا إشكال فيه، وإذا وقع في الكلام إشكالٌ لم يجز، فالذي يَجوز نحوُ قولك: ضرب زيدًا عمرٌو؛ لأن ظهور الإعراب في الاسمين قد يبيّن الفاعل، والمفعول، فإذا لم يَظهَر الإعرابُ فيهما، أو في أحدهما كقولك: ضرب موسى يحيى؛ لم يجز التقديم والتأخير"[١].

ولقد وضع ابنُ السِّيد افتراضات لمواضعَ يُقدَّم فيها المفعول على الفاعل، إذْ يقول: "... إنما كان ينبغي أن يَحتَجَّ بما يجوز فيه التقديم والتأخير، والمفعولون الذين حكْمُهم أنْ يُقدَّموا على فاعليهم ثمانية:

- أحدهم: ما كان مُسْتَفْهَمًا عنه، كقولك: مَن ضرب زيدٌ؟ وأيَّ رجلٍ رأيتَ؟

- والثاني: أن يكون المفعول أجلَّ من الفاعل، كقولك: شتم الخليفةَ السفهاءُ، وفي الحديث: أنشد النبيَّ -عليه الصلاة والسلام- حسانُ بن ثابت.

- والثالث: أن يكون في الفاعل ضميرٌ يعود إلى المفعول به، كقولك: ضرب زيدًا غلامُه، كقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[٢].

---

[١] إصلاح الخلل، ص (٦٣).

[٢] البقرة، من الآية (١٢٤).

– والرابع: أن تكون عنايةُ المخبِر أو المخاطَب بالمفعول أشدَّ مِن عنايتِه بالفاعل، كقولك: ضرب أخي زيدٌ، وشتم أباك عمرٌو.

– والخامس: أنْ يسجع الكاتب أو الخطيب كلامًا بفواصل مرفوعة، فيعرض له فيها فاعل، ومفعول، فيؤخر الفاعل من أجل السجع، كقول القائل: أعيَا الذاهبَ المذهب، وفات الطالبَ المطلب.

– والسادس: أنْ يصنع الشاعر شعرًا قوافيهِ مرفوعة، فيؤخر الفاعل من أجل القافية، كما قال النابغة[١]:

..... *** **إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ القَنَابِلُ.**

– والسابع: أنْ يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك: ضَرْبي زيدٌ، وشَتْمُك عمرٌو.

– الثامن: الأسماء التي يُجازَى بها، فإنها تجري مجرى الأسماء المستفهَم بها، كقولك: مَن يضربْ زيدٌ أضرب، ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[٢]"[٣].

فعنايتُه –رحمه الله– لم تقتصر على المتكلِّم والمخاطب في اللغة، بل شملت الخطيب في خطبته والشاعر في شعره، والكتاب في كتابته، وكيف

---

[١] عجز بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، وصدره:

وكَانتْ لهم رِبْعيَّةٌ يَحْذَرُونَها *** .....

انظر: ديوان النابغة ص (١١٩)، وجمهرة اللغة ص (١١٢٨)، ولسان العرب – مادة (خ ض ض).

[٢] الإسراء، من الآية (١١٠).

[٣] إصلاح الخلل الواقع في الجمل (٦٣– ٦٥).

أن لكل سياق فنيات يتَّبعها المتكلم، كما في سياق الاستفهام عندما تقول: مَن يضربْ زيدٌ؟ والإخبار عندما تقول: ضرب أخي زيدٌ، وغير ذلك من المقتضيات.

كما ذكر –أيضًا– في تعقيبه على مسألة (ما) و (مَن) عند الزَّجَّاجي، وهي قوله بأنَّ (مَن) تكون للعاقل، و (ما) تكون لغير العاقل. قال ابن السِّيد: "هذا على الإطلاق لا يصح؛ لأن (ما) قد تقع على الأنواع، كقوله –تعالى–: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[١]، أي انكحوا هذا النوع، وتقع لصفات مَن يعقل، يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل، ظريف، ومِن هذا قولُ الله –عزَّ وجلَّ–: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٢]، وتُستعمل فيمن يعقل أيضًا إذا أريدَ معنى الإنكار والاحتقار، أو التعظيم والإكبار، كقولك: ما أنتَ وقصعةً مِن ثريد!"[٣].

وفي موضع آخر جاء في ردِّه على الزَّجَّاجي في مسألة (ما دعا زيدًا إلى الخروج) وتأويلها عند الحذف، فقال: "هذه المسألة تحتمل وجهين: **أحدهما**: الذي قال [وهو أنها استفهامية]. **والثاني**: أن تكون (ما) نفيًا، فإذا اعتقدتَّ فيها أنها نفيٌ جاز رفعُ (زيد) على أنه فاعلٌ لم يُذكر مفعوله، كما نقول: ضربَ زيدٌ، ولا تَذكر المضروب، ويجوز أن تنصب زيدًا وتُضمر في

---

[١] النساء، من الآية (٣).

[٢] سورة الشعراء، من الآيتين (٢٣، ٢٤).

[٣] إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (٦٦).

(دعا) ضميرًا يرجع إلى مذكور قد جرى ذكره، ونظير ما ذكرناه من حذف المفعول، قول النابغة الجعدي[1]:

حَتَّى لَحِقْنَا بهِمْ تُعْدِي فَوَارِسُنَا * كأَنَّهَا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلَا**

أراد تُعدي فوارسَنا الخيلُ ... وحذف المفعول كثير في الكلام والشعر"[2].

٦- الاقتضاء في النعوت:

كذلك اعتنى ابنُ السِّيد بتوضيح المواضع التي يُستغنى فيها عن المنعوت، وذلك الاستغناء يقتضي ألَّا يكون المنعوت مجهولًا لدى المخاطَب؛ إذ يقول بـ "أنَّ الصفات نوعان:

نوعٌ يُقصد به تبيين المنعوت وفصلُه ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه أن يجري على الموصوف في إعرابه ولا يُقطع؛ لأنَّ الموصوف لما كان مجهولاً في نفسه عند المخاطب لا يبين إلا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد، وصارت الصفة ها هنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوعٌ آخر يكون الموصوف غنيًّا عنه بشهرته عند الناس في فضل، أو خساسة، ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وإنما يذكرها

---

[1] البيت من البسيط. انظر: ديوان النابغة الجعدي ص (١٠٦)، وأدب الكاتب ص (٢٨)، والخصائص (١/ ١٣٤)، والإنصاف (١٥٨/١)، واللسان – مادة (أ و ل).

[2] إصلاح الخلل، (٦٨، ٦٩).

مادحًا له أو ذامًّا له، فهذا النوع من الصفات يجوز إجراؤه على الموصوف في إعرابه ويجوز قطعه، والأحسن فيه القطع"[١].

وذكر ابن السِّيد في النعت وحكم تكرير النعوت ومتى يوجب القطع: "وأنَّ التكرير الذي ذكره أبو القاسم، يوجب القطع في موضعين:

أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطَب، فإنه إذا وُصف بصفات يكتفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع؛ فاستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميَّزته، فجاز قطعُها، كقول القائل: مررت بزيدٍ الكريمِ الفاضلَ، فيجري الصفة الأولى على زيد وينصب الثانية؛ لأنه لما وصفه بالكرم علم المخاطب أنه لا يوصف بالكرم إلا من هو فاضلٌ، وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة"[٢].

٧- الاقتضاء في العطف:

ومن ملامحه في باب العطف قولهم: "(إمَّا) تأتي لمعنى الشك؛ كقولك: لقيتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا. إذا كنت شاكًّا فيمن لقيتَ منهما، وتكون للإبهام؛ كقول القائل: أكلتُ إمَّا تمرًا وإما زبيبًا، وهذا ليس بموضع شك، ولكنه يُبهم الأمر على المخاطَب، وتكون للتخيير فيما تقدَّمه حظرٌ، وما لا يراد به الجمع بين الشيئين؛ كقول القائل: كُلْ إما السمك وإما اللبن، وتكون للإباحة في كل ما يكون فيه الجمع أو التفريق مباحَينِ معًا، كقول القائل: جالس إمَّا الفُقهاء، وإمَّا القُراء"[٣].

---

[١] إصلاح الخلل، ص (٨١).

[٢] إصلاح الخلل، ص (٨٣، ٨٤).

[٣] إصلاح الخلل، ص (٨٦).

ففي هذا النصِّ يُشير ابن السيد إلى أن استعمال (إما) في أمرين لا يُحتمل الشكُّ في أحدهما إنما يقتضي أن يكون المراد من التعبير بها الإبهام على السامع وإيقاعه في دائرة الحدس والتخمين.

ونجد ابن السِّيد أيضًا يَعتدُّ بعُرف العرب في الدلالة، ويأخذ فيها بما يقتضيه كلامهم، فمِن ذلك قوله: "إنَّ العرب قد تُدخل (لا) على الفعل الماضي، فتُفيد ما تفيده مع المستقبل، كقوله –تعالى–: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[1]، معناها لم يصدق ولم يصل، وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تجيء مفردة كقوله –تعالى–: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[2] ... والثالث: أن يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بـ (لا) في مواضع ليس للفعل المستقبل فيها مدخل؛ كقول عائشة –رضي الله عنها– للنبي –صلى الله عليه وسلم– حين نزلت براءتها من الإفك: ((بِحَمْدِ اللهِ لَا بِحَمْدِكَ))[3]، معناه: قد بُرِّئتُ بحمد الله لا بحمدك، ويقالُ في المثَل: (جدُّك لا كدُّك) أي: المعوَّل عليه جدُّك لا كدُّك"[4].

هذه بعض السياقات التي أفصحت عن تميّز ابن السِّيد في عَرضِه مادتَه العلمية وتحليلها، وكذلك في حُسن نقدِه ما يراه في سياقات الكلام عند الزجاجي؛ فعبارات ابن السِّيد واختياراته تبيّن أنَّ عنايته بالسياق ليس فقط من الناحية التركيبية والدلالية –كما هو عند النحويين والبلاغيين– بل تعدَّاه

---

[1] القيامة، الآية (٣١).

[2] البلد، الآية (١١).

[3] رواه أحمد في مسنده برقم (٢٤٠١٣)، وابن حبان في صحيحه برقم (٧١٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير برقم (١٥٥).

[4] إصلاح الخلل (٨٨– ٩٠).

إلى الناحية الاقتضائية والاستعمالية. وتتجلَّى عنايته هذه من خلال ألفاظه؛ من نحو: (ألَّا يكون مجهولًا عند المخاطَب)، (شهرتُه عند الناس)، (لكنَّه يُبهم الأمر على المخاطب)، وهكذا.

٨- البدل واستعمالاته من جهة الاقتضاء:

الناظر إلى حال البدل من الوجهة النحوية يجده يطغى عليه الطابع التقعيدي الذي لا يتجاوز حدود النحو، ولكننا نجد ابن السِّيد يخرِّجه تخريجات سياقية هي أقرب إلى التصور الاستعمالي الوظيفي الذي يمكننا أن نستنبط من خلالها جملة من القضايا التي قد تبنَّتها بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة.

قال ابن السِّيد في باب البدل: "وقد يكون (لكل وبعض) حالٌ ثانية يَحسن فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: (ابعث إليَّ بالكل من تلك الدراهم)، و (قد وجهتُ إليك بالبعض من تلك الثياب)، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهدٌ متقدم، فيَحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسَا مضافَين ..."[١].

فيقول: يَحسن دخول والألف واللام إذا لم يكن المخاطَب جاهلًا بالمعلومة، ويكون بين المتكلِّم والسامع معرفةٌ مشتركة عن الخطاب، وهنا تتحرك مظاهر الاقتضاء على حسب ما تستوجبه البنية التركيبية للبدل، ونجده في المقام نفسه يتناول بدل الغلط الذي جاء تحديده عند الزَّجَّاجي: "فأما قولهم: إنه لم يقع في القرآن فصحيحٌ لا اعتراض فيه، وأما قولهم: إنه

[١] إصلاح الخلل، ص (٩٥).

لم يجئ في شعرٍ ولا في كلامٍ فصيحٍ، فقد تأملتُه فرأيتُه غير صحيح، ووجدتُّ الغلط ينقسم قسمين:

أحدهما: يقع من غير أن يريده المتكلِّم، ولكنه يذهب إلى أن يقول شيئًا فيَسبق لسانه إلى غيره، وقد يكون من عِيِّ المتكلم وغباوته؛ كما حكى عن شجاع كاتب أو تابش التركي أنه دخل على المستعين وذيلُ قبائه قد تخرَّق، فسأله عن ذلك؛ فأراد أن يقول: دُسْتُ ذنَبَ الكلبِ، فخرَق قبائي، فقلب الكلام فقال: داس الكلبُ ذَنَبي فخرقتُ قباءه.

والثاني: شيءٌ يَتعمَّده المتكلِّم ويَقصده يريد بذلك المبالغة، كقول القائل: هندٌ كوكب، بل بدرٌ، بل شمسٌ، لمَّا شبَّهها بالكوكب خطَّأ نفسه، فقال: غلطتُ، بل هي بدرٌ، ثم غلَّط نفسه في تشبيهها بالبدر، فقال: بل هي شمسٌ، وهذا النوع من التشبيه حُكمه أن يبدأ فيه بالأدنى، ثم يُترقى إلى الأعلى، فإنْ عكس القائل ذلك، فقال: هند شمسٌ، بل بدرٌ، بل كوكبٌ، كان معيبًا في الكلام وتقصيرًا بالممدوح؛ لأنه يحطُّه من المرتبة العليا إلى أقل منها"[1].

فهنا تتجلَّى مظاهر وملامح السياق الاقتضائي الجاري على حسب بنية الخطاب ممثَّلة في مفهوم البدل، الذي على الرغم من قالَبه النحوي التقعيدي إلا أنَّ ابن السِّيد أخرجه من الحيِّز التقعيدي إلى ما تستدعيه طبيعة التركيب وظيفةً واستعمالًا.

وهذا الذي نُشير إليه له ما يقوِّي دلالة الاقتضاء في شأن الكلام النحوي ممثلًا في مفهوم البدل؛ فلقد رأينا ابن السِّيد في سياق مرجع الضمير

---

[1] إصلاح الخلل، ص (٩٦).

رابطًا ذلك بخصوصية البدل، قد نحا منحًى وظيفيًّا فيما يخص البدل وعلاقته بالمرجع؛ لكنني أرى أنَّ هذا المرجع يتوافق مع بعض ملامح اللسانيات الحديثة وبالتحديد في شأن مفهوم الإحالة التي تتمركز على الضمير ومرجعيته.

لقد جاء في (إصلاح الخلل) تعقيب ابن السِّيد على قول الأعشى[١]:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ ** تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ**

حيث علَّق على هذا البيت قائلًا: "و (ثَواءٌ) بدلٌ من (حولٍ)، و (ثَويتُه) جملة لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها في مكان الصفة لـ (ثواءٍ)، وهي صفةٌ جرت على غير مَنْ هي له، ولو صَيَّرتها اسمًا لقُلتَ: ثاوِيَهُ أنت، فانفصل الضمير المتصل وبرز، ويجب أن يكون في هذه الجملة ضميران عائدان، عائدٌ إلى (الثواء) من صفته، وعائدٌ إلى موصوفها، وحُكم بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل أنْ يكون في كلِّ واحد منهما ضميرٌ يعود إلى المبدل منه؛ فالهاء في (ثَوَيْتُه) تعود إلى (الثواء)، والعائد إلى (الحول) مقدَّرٌ، كأنَّه قال: ثواءٌ ثَوَيْتُه فيه، ونظير هذه المسألة من مسائل النحو: نفعني عبد الله علمٌ أفادَنِيهِ، أي: أفادَنيهِ هو؛ فالهاء في (أفادنيه) عائدةٌ إلى (علم)، (هو) المضمر عائدٌ إلى (عبد الله)"[٢].

ولعلَّ ما أشار إليه ابن السِّيد في هذا النص يمثِّل إطارين اثنين: إطار ظاهري نحوي، وإطار وظيفي يمكن أن نجد ما يسوِّغه في السياق الدلالي

---

[١] البيت من الطويل. وهو في ديوان الأعشى ص (١٢٧)، وفي الكتاب (٣/ ٣٨)، والمقتضب (١/ ٢٧)، وشرح المفصَّل (٣/ ٦٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠٦).

[٢] شرح أبيات الجُمل لابن السِّيد، ص (١٩).

للنص، أمَّا في الإطار الأول فلقد أوضح ابن السِّيد أنَّ كلمة (ثَواء) هي من حيث المحلِّ الإعرابي بدل اشتمال من كلمة (حَوْل)، ومِن ثَم تصير جملة (ثويتُه) في محلِّ جرٍّ واقعة على جهة النعت لـ (ثواء)، على أننا نجد في الإطار الثاني أنَّ الجملة قد حقَّقت تعلُّقًا وترابطًا مع موصوفها عن طريق وقوع الضمير –هو–؛ ومِنْ ثَمَّ عكس هذا التعلق الاقتضائي شيئًا مما يُعرف في مجال الدرس اللساني بـ (الاتِّساق أو السَّبْك)، ولعلَّ الضمير الذي أفاد إفادة العائد على حسب موقع التركيب الذي وُظِّف فيه –كما في تعقيب ابن السِّيد– استطاع أن يكون سببًا في هذا النوع من السبك والاتساق الذي أشارت إليه اللسانيات المعاصرة فيما يُعرف عندهم بالإحالة التي من مواصفاتها الضمير[١].

٩– الاقتضاء في باب الحال:

وفي باب أقسام الأفعال المتعدية تكلَّم ابن السِّيد عن شروط الحال، فقال: "... وإنما وجب أن تكون نكرة؛ لأنها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه فائدة يَستفيد منها المخاطَب، وإنما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع؛ ولأنها تضارع التمييز، وإنما قلنا في حكم النكرة لقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وطلبتُه جهدي وطاقتي"[٢].

فالمتكلِّم عندما يُوجِّه الكلام إلى السامع يوجه له معلومة جديدة كان يجهلها، كما ذكر ابن السِّيد أن الحال فضلة في الخبر، وأن المخاطَب

---

[١] انظر في ذلك: لسانيات النص .. مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطاب، ص (١٦ – ١٩)، ط. الثانية، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٦م.

[٢] إصلاح الخلل، ص (١٠١).

تتحقق له الإفادة من المعلومة التي يجهلها، جاء في موضع آخر: "إنَّ حكمها [أي الحال]: أن تكون منتقلة لاختلاف أحوال صاحبها؛ ولذلك سميت حالًا، أو في حكم المنتقل؛ لأنه قد يجيء منها ما هو كالهيئة الثابتة، كقوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[١]، والحق لا يفارقه التصديق، ولكنْ لمَّا كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدِّق به حقًّا آخر، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصِد به إلى تصديق غيره أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر، وكذلك قولهم: دعوتُ الله سميعًا. يجري مجرى الحال عندنا، وإن كان الله -تعالى- لا يكون سميعًا تارة وغير سميع تارة! تعالى وتقدَّس عن ذلك، وإنما جرى هذا مجرى الحال لوجهين:

أحدهما: أنَّ القائل لو قال: دعوتُ الله، وسكت؛ لعُلم أنه سميع، وكذلك لو قال: وهو الحقُّ؛ لعُلم أنه مصدِّق، فصار سميعٌ ومصدقٌ مؤكِّدين للكلام كالفضلة التي لا حاجة بالكلام إليها.

والوجه الثاني: أنَّ الشيء إذا كانت لنوعه خواصُّ تختص به لم يَلزم أن توجد تلك الخواص كلها في كل شخص من ذلك النوع، ولكن حيث وُجدت كلُّها أو بعضُها حُكم له بأنه من ذلك النوع، وكذلك الحال قد تتعرَّى من بعض الخواص الموجدة لها، ولا يُخرجها ذلك عن أن تكون حالًا، كالإنسان الذي لا يُخرجه عن الإنسانية تعريتُه من بعض خواصِّ الإنسان وصفاته، فافهم هذا فإن فيه لطفًا"[٢].

---

[١] البقرة، من الآية (٩١).

[٢] إصلاح الخلل (١٠٣، ١٠٤).

وكذلك قال في موضع آخر: "ويجب أن يُفهم في هذا الموضع أنَّ النحويين لم يريدوا بقولهم: إنَّ الحال فضلةٌ في الكلام أن الحال لا معنى لها، ولا فائدة تحتها، وإنما المراد بذلك شيئان:

أحدهما: أنَّ الحال حكمُها أن تأتي بعد كلامٍ لو سكتَ عليه المتكلِّم لاستقلَّ بنفسه.

والثاني: أنَّ الحال لا تستقلُّ بنفسها ولا يُسنَد إليها، وإنما تكون أبدًا تابعة لغيرها"[1].

إذن؛ مما سبق ذكره في شأن الحال وصوره على حسب الإشارات التي أشار إليها ابن السِّيد، نحسب أنها إشاراتٌ أعطت لدلالة الاقتضاء منزلةً خاصة على حسب ما يقتضيه الدرس النحوي من أحكام وضوابط وفق ما يتلاءم مع السياق الاستعمالي أو البُعد التخاطبي الذي تبنَّاه ابن السِّيد.

لكنَّ الملاحظ في هذا التعامل من قِبَل ابن السِّيد في تحديد الحال وصوره المتعددة، أنَّ الأصل في تعريف الحال عند النحويين -كالرُّمَّاني وغيره- هو: ما اتَّصفتْ فيه صفة واحدة من حيث الاستعمال أو الوظيفة، وهي صفة التنقل، بمعنى أنها غير مجبرة من حيث الاستعمال أن تلازم صاحبتها[2]؛ هذا الحكم النحوي جعل ابن السِّيد يتعامل مع الحال وفق إجراءٍ أراه يمثِّل بعض قضايا نظرية السياق المقامي؛ فعِلَّة التنقل الموصوفة في الحال والتي هي على غير تلازم مع صاحبتها يرجع سببها الرئيس إلى

---

[1] إصلاح الخلل، ص (١٠٩).

[2] انظر بالتفصيل: الحدود للرماني (١٨٠/٢)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط. دار الفكر – عمان.

اختلاف أحوال صاحبها، فقال بصريح العبارة: "إنَّ حكمها أن تكون متنقلة لاختلاف أحوال صاحبها"[١].

ووجه الالتقاء بين مفهوم التنقل المتعلق بالحال هو أنَّ اختلاف أحوال صاحبها دليلٌ على اختلاف منزلة الحال لدى ما يومئ إليه المتكلِّم، وهذا التنوع في مقام الحال مِن قبل المتكلم يجعل دلالة القصد تتنوع بتنوع أحوال صاحب الحال على علة التنقل، وكأن هذا التنقل يعطي لدلالة الحال مع صاحبتها نوعًا خاصًّا لعملية التخاطب بين المتكلم والمستمع أو المتلقي، وهذا ما نادت به نظرية السياق حين راعت القصد عند المتكلم على حسب تغير أحوال العلاقة التخاطبية، ومِن بين هذه التغيرات ما نجده في أحوال صاحب الحال المتنقلة عن طريق تنقل عملية الاستعمال أو التخاطب.

وأبعدُ من ذلك أنَّه إذا كانت الدراسات اللسانية المعاصرة –في كثير من مسائلها– تقرُّ بتنوُّع مقاصد المتكلم على حسب تنوُّع أحوال العلاقة بينه وبين المتلقِّي؛ فإنَّ التنقل غير الملازم لصاحب الحال من شأنه أنَّه يعطي –كما أشار النحويون في كثير من مواضع دلالة الاقتضاء– عدة جهات دلالية تتوافق مع طبيعة السياقات والاستعمالات اللغوية من قِبَل المتكلم.

١٠– المبتدأ من جهة الاقتضاء:

إنَّ ابن السِّيد عالمٌ مثقفٌ، مُطَّلِع ومتتبعٌ –كما هو ظاهرٌ في طريقته ومنهجه– لعلماء النحو وأقوالهم، من ذلك ما ورد في باب الابتداء؛ حيث ذكر أنَّ النحويين –وإن اتفقوا على أن عامل الرفع للمبتدأ معنوي– إلا أنهم اختلفوا في حقيقة الرافع للمبتدأ على أقوال عديدة؛ ثم ذكر أن أحسن أقوالهم

---

[١] إصلاح الخلل، ص (١٣٧).

في ذلك: أن الرافع للمبتدأ هو عناية المتكلم وإقباله، وأنه جاء ليُسنَد إليه ما بعده؛ إذ هو بمنزلة مَلِكٍ نوَّه بإنسانٍ وعُني بأمرِه ليُسنِدَ إليه أمورَه، ويُقلِّدَه إيَّاها، أما الفاعل فهو بمنزلة رجلٍ رفعتْه أفعالُه التي فعلها[١].

فتأمَّل براعة الرجل في تمثيله الفلسفي وتفسيره المنطقي لمكانة المبتدأ والفاعل، فهو بذلك يحاول أن يَخرج من النطاق النحوي إلى النطاق الذي يعطي سياقًا استعماليًّا، وهو ما يُعرف في الدرس الحديث بـ (البُعد الوظيفي).

١١- تقديم الخبر من جهة الاقتضاء:

في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ ذكر ابن السِّيد -رحمه الله- أن خبر المبتدأ إذا كان معرفة كـ (زيدٌ أخوك)؛ لم يجز تقديمه عند جماعة من النحاة، فلا تقل: أخوك زيد -على أن (أخوك) خبر مقدم؛ حتى لا يلتبس المسند إليه بالمسند، لكن المتقدم منهما هو المبتدأ والمتأخر يكون خبرًا. لكنهم أجمعوا على أنه إذا كان الخبر فعلًا لمفرد نحو: (أخوك خرج)، لم يجز لك تقديمه على الإطلاق، فلا تقل: خرج أخوك؛ كيلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. أما إذا كان الخبر فعلًا لاثنين أو لجماعة، نحو: (أخواك خرجَا) و (إخوتُك خرجوا) فعند بعض النحاة يجوز التقديم والتأخير، فيصح أن تقول: خرجَا أخواك وخرجوا إخوتك؛ وذلك لأمن اللبس هنا، بخلاف الإخبار بالفعل المجرد[٢].

---

[١] انظر: إصلاح الخلل (١١٣).

[٢] انظر: إصلاح الخلل، ص (١١٧).

ومما ورد أيضًا في (باب الابتداء) أن ظرف الزمان يصح وقوعه خبرًا عن المصادر، لا عن الجثث، حيث عقَّب ابن السِّيد على هذا القول بأنه صحيح لا خلاف فيه؛ لكن لا بدَّ له من قيدٍ؛ فيُقال: إلا إذا كان الظرف مما تقع به الإفادة؛ نحو: (زيدٌ في يومٍ طيِّب) و (نحن في زمان سوء)، وعليه سوَّغ النحاة أن يقال: (الجِباب والثلج شهرين)، على تأويل: لُبس الجباب شهرين وشُرب الثلج شهرين، وجوَّزوا أيضًا أن يقال: الليلة الهلال؛ لتضمُّنه معنى الحدوث.

هذا، ولا يصح الإخبار بالمكان العام الذي يستحيل خلوُّ الشخص أو الحدث منه؛ فلا يجوز نحو: زيدٌ في مكان أو الجلوس في موضع؛ لأن المخاطب يعلم يقينًا أن الشخص والحدث لا ينفكُّ واحد منهما عن مكان وموضع، ويجوز أن تقول: في مكانِ كذا، أو في موضعِ كذا؛ لأن الإخبار بنحو هذا تتحقق به فائدة كان يجهلها المخاطب.

ولا يختص الزمان بهذا دون المكان، فالضابط للمسألة أن يقال: ما تحققت به فائدة جاز وقوعه خبرًا، وما لا فلا، ولا يخصَّص زمان من غيره؛ لأن تخصيص الزمان بهذا يوهم جوازه في المكان على الإطلاق[١].

١٢- الاشتغال من جهة الاقتضاء:

لقد اتفق النحويون أنَّ علة الاشتغال راجعةٌ إلى الرفع في نحو قولك: (زيدٌ ضربتُه)؛ وهو منطبقٌ على كل اسم بعده عاملٌ من حقِّه أن ينصبه،

[١] انظر: إصلاح الخلل (١١٨، ١١٩).

لولا وجود علة الاشتغال عنه بالعمل عن طريق الضمير الملازم للاسم[١]، ومِن ثَم فالجائز في باب الاشتغال رفع الاسم المتقدم ونصبه، ولكن يُختار الرفع إلا في أشياء سردها الزجَّاجي –رحمه الله–، وهي: الاستفهام، والأمر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء. ثم وجدنا في تعليق ابن السِّيد على هذا الحكم ما يؤكِّد على اهتمامه بسياق الكلام من حيث الاقتضاء، وعنايته البالغة بالمتكلِّم، والاحتراز عن لَبس المفهوم لدى القارئ أو المخاطب أو المستمع، إذ يقول: "إنه يوهم القارئ لكتابه أن النصب لا يُختار إلا مع هذه الأشياء الستة التي ذُكرت فقط، وليس كذلك؛ لأنَّ التحضيض يُختار فيه النصب، كقولك: هلَّا زيدًا أكرمتَه، وكذلك الدعاء، كقولك: زيدًا رحمه الله"[٢].

وتتجلى هنا مظاهر الاقتضاء التي يشكل معناها ابن السِّيد عن طريق العلة التي بيَّنها في سبب اختيار الرفع أو النصب بما هو متلائم مع سياق المعنى المصاحب للرفع والنصب، وهذا ما يجعل أسلوب الاشتغال يحقق بعض ما ينادي به البلاغيون في شأن مراعاة أحوال المخاطب على حسب تنوُّع الحركات الإعرابية بما تقتضيه طبيعة العلاقة التخاطبية.

فأخذ ابن السِّيد يُعلِّل لسبب الرفع على ما يقتضيه المعنى، أي أنَّ المعنى المتحقق على جهة الرفع مخالفٌ تمامًا للمعنى المتحقق في حالة النصب، وذلك من حيث التخصيص وعدمه، والسبب على حسب ما يقتضيه سياق الكلام أنَّ زيدًا –على حدِّ تعبير ابن السِّيد– هو المقصود من

---

[١] انظر في ذلك: الكتاب (٤٢/١، ٤٣)، وأوضح المسالك (١٦٨/٢)، وشرح ابن عقيل (١٠١/٤).

[٢] إصلاح الخلل، ص (١٢٠).

الكلام وليس الكلام متوجهًا نحو ذلك الفعل المقدَّر، فضلًا عن ذلك أنَّ زيدًا لم يتقدم عليه ما يستوجب نصبه، يعني تقدير الفعل[١].

إذن؛ علة وقوع الاشتغال في التراكيب النحوية –في نظر ابن السِّيد– مصاحبة للمعنى وملازمة له من حيث الرفع أو النصب، ومراعاة المعنى تعني الاهتمام بما يجري بين المتكلم والمخاطب في إطار السياق الاقتضائي الذي يتلاءم مع علة الاشتغال؛ فهو –زيادةً على اكتفائه بالدلالة النحوية من الاشتغال– يُسهم من جهة أخرى في بيان العلاقة التخاطبية بين المتكلم والمستمع في علة الرفع أو النصب على حسب مقتضيات السياق ومقاماته، وهذا ما يسعى إليه النحو الوظيفي في كثير من بحوثه في سياق الاقتضاء الدالِّ على معنى الاستلزام بين ما يتلفظ به المتكلم والمعنى الذي يقف عليه المتلقي من خلال ما لم يصرح به المتكلم.

١٣- (كان) وأخواتها من جهة الاقتضاء:

أورد ابن السِّيد –في باب الحروف الناسخة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر– أنَّ أبا القاسم الزجاجي سمى هذه الأفعال حروفًا[٢] وليست في الحقيقة حروفًا، بل قال العلماء: إنما هي أفعالٌ ناقصة ونقصانها لا يُخرجها عن الفعلية، ثم ذكر أنَّ هذا الذي قالوه صحيح، غير أن تسمية الزجاجي لهذه العوامل حروفًا غير مستبعَدٌ من جهة القياس والنظر لعلتين[٣]:

---

[١] انظر: إصلاح الخلل (١٥٤).

[٢] يعني أنه استَعمل (الحرف) بمعنى (الكلمة) تسامحًا؛ من باب المجاز المرسل، كإطلاقهم الكلمة على (الكلام).

[٣] انظر: إصلاح الخلل (١٢٤، ١٢٥).

إحداهما: أنَّ الفعل الصحيح موضوعٌ في أصل وضعه للدلالة على حدث وقع في زمان معين، هذا الحدث هو الخبر الذي يستفيده المخاطب من ذلك الفعل، وهذا الحدث الذي هو الخبر مضمنٌ معناه في الفعل لا يخرج عنه، في حين أن أحداث هذه الأفعال التي هي أخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها؛ ففي قولك: (قام زيدٌ) و (كان زيدٌ قائمًا) إخبارٌ عن زيد بالقيام في كلتا الجملتين. إلا أنَّ معنى القيام مضمَّنٌ في (قام) لا يخرج عنه، في حين أنَّ (كان) لا يتضمَّن فيها معنى القيام بل هو خارجٌ عنها، فلما كان الحدث الذي هو خبر (كان) خارجًا عنها أشبهت الحروف التي يتحقق معناها في غيرها.

ويواصل الرجل حديثه –في شأن تعدُّد استعمال الحرف داخل السياقات التركيبية التي يردُ فيها– بما يدل عليه من دلالات اقتضائية تختلف باختلاف الأحوال والمقامات، فيقول: إنه لأجل هذا السبب قال النحاة: إنها داخلة على مبتدأ وخبر؛ ذلك بأنَّ الخبر الذي يتحقق لدى المخاطب بعدمها هو نفس الذي يتحقق لديه بوجودها؛ وما زادت فيه (كان) أكثر من أنها جعلته واقعًا في الزمان الماضي، أما قبل دخولها فيحتمل أن يكون في غيره، وعليه فقولك: (كان زيدٌ قائمًا) مساوٍ تمامًا لقولك: (زيدٌ قائمٌ فيما مضى)، فأفادت (كان) ما يفيده الظرف، ولهذه العلة جعل النحاة (قائمًا) خبرًا لـ (كان)، فكيف هذا وقد أجمعوا على أنَّ الأفعال لا يُخبر عنها! والجواب: أنه هنا خبرٌ عن اسم (كان) لا خبرٌ عنها هي، وإنما قصدوا أنه خبر (كان) الذي كان ينبغي أن يكون مضمنًا فيها لا يخرج عنها، وأن

(كان) هنا لم تُسنِد إلى (زيد) خبرًا آخر أكثر مما كان مسنَدًا إليه قبلَ دخولها. وهذا أحد وجهَي مشابهتِها للحروف[١].

أما الوجه الثاني: فإن جملة (زيدٌ قائمٌ) تحتمل معاني متعددة لا تتحقق من لفظها، فإذا دخلتْ عليها تلك العوامل حقَّقت كلٌّ واحدة منها معنًى من تلك المعاني التي كانت غير متحقِّقة، فإذا قيل: (كان زيدٌ قائمًا) أفْهَمَتْ وقوع القيام في الزمن الماضي، وإذا قيل: (أصبح) أفادت وقوعه في الصباح، وإذا قيل: (أمسى) أشارت إلى وقوعه في المساء، وإذا قيل: (بات) ألْمحَت إلى وقوعه في الليل، وإذا قيل: (ظل) أومأَت إلى وقوعه في النهار، وإذا قيل: (صار) أدَّت إلى معنى التحوُّل، وإذا قيل: (ما زال) أشارت إلى دوام الفعل واتصاله. وبما أنَّ كل عامل من هذه العوامل يفيد معنًى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتملها قبل دخوله من غير تغيير للخبر، فإنَّ هذه العوامل أشبهت حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، فإنك لو قلتَ: (زيدٌ قائم) أوجبتَ له القيام، فإذا قلتَ: (أزيدٌ قائم)، أفدتَّ معنى الاستفهام، وإذا قلتَ: (ما زيدٌ قائم) أفدتَّ معنى النفي، وإذا قلتَ: (لَزيدٌ قائم) أفدتَّ معنى القسم، وإذا قلتَ: (كأنَّ زيدًا قائم) أفدتَّ معنى الشكِّ أو التشبيه، وإذا قلتَ: (لعلَّ زيدًا قائم) أفدتَّ معنى التوقُّع أو الترجِّي، وإذا قلتَ: (ليتَ زيدًا قائم) أفدتَّ معنى التمني، فالخبر واحدٌ – كما ترى– ومع ذلك تجد كل حرف من هذه الحروف قد أفاد معنًى من تلك المعاني المتعاقبة على الجملة الواحدة[٢].

---

[١] السابق.

[٢] إصلاح الخلل (١٢٦، ١٢٧).

فالحروف تدخل على الجملة وتُضفي عليها معنًى استعماليًّا وبُعدًا وظيفيًّا جديدًا، وتبعًا للسياق الكلامي يحدد المتكلم ما يريد إيصاله إلى المستمع من خلالها، وهذا ما يجعل الحرف الداخل على بنية التركيب يعطي السامع دلالة اقتضائية يستشفُّها من خلال دلالة السياق التي تكتسبه هذه الحروف الداخلة على البنية أو الجملة، وأعني بـ (البنية أو الجملة) التصوُّر التواصلي أو السياق التخاطبي الذي يفي بغرض الاقتضاء وفق ما يستدعيه شرط الالتزام، والدليل على ذلك هو تنوُّع أوجه دخول الحرف على الجملة بما يخلِّفه من معنًى، وهو ما نصَّ عليه ابن السِّيد في ما يُعرف بالتعدد الاستعمالي وما يدور حوله من جهة المعاني والسياقات الدالة على الخبر، ومن ثم وجدنا الدراسات الحديثة تُولي في بحوثها اهتمامًا بهذا الشأن فيما يخص قضية الخبر وصوره، وما يتعلق أيضًا بالحروف الداخلة على الجملة ودلالاتها على تنوع الخبر وصوره الاستعمالية.

وفي نحو قولهم: (كان في الدار زيدٌ جالسًا) و (كان عندك عبدُ الله مقيمًا) ردَّ ابن السِّيد على (ما إذا وقع بعد كان وأخواتها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، ثم مرفوع، ثم منصوب) بأنَّ لمثل هذه المسائل ثلاثة أوجه[1]:

١- أن يكون الظرف أو المجرور صلة لاسم (كان).

٢- أن يكون اسم (كان) صلة للظرف أو المجرور.

٣- ألا يكون بعضها صلة لبعض.

---

[1] انظر: إصلاح الخلل (١٣٦).

أما الوجه الأول: فغرض المتكلم فيه الإخبار عن زيد بالجلوس، فتَوقَّع أن يَسأله السامع عن المكان الذي حصل فيه الجلوس، فذكر المجرور تتميمًا للخبر وإن كان الاعتماد فيه على الجلوس.

وأمَّا الوجه الثاني: فغرض المتكلم فيه الإخبار عن زيد أنه في الدار، فتوقَّع من المخاطب أن يسأله عن الحال التي كان عليها زيد، فيكون (جالسًا) حالًا لا خبرًا، والاعتماد هنا على المجرور.

وأمَّا الوجه الثالث: فغرض المتكلم فيه الإخبار عن زيد أنه جالسٌ، وأنه في الدار، فهُما خبرانِ معًا، والمقصود فيهما واحد[1].

ويتجلى هنا وجه الالتقاء بين بيان أحوال مقام الخبر وهو يتنوع بين سياق الظرف أو المجرور وسياق الصلة، وهذا التعدد –حتى لو سلَّمنا بما يحتويه من ضابط نحوي– إلا أنَّ ابن السِّيد أخرَجه من هذا القالب التقعيدي أو النمط المعياري إلى قالب سياقي وظيفي؛ فهو عندما يتحدث عن أحوال زيد من حيث الظرفية والصلة بما استقر على جهة الوجود جالسًا أو قاعدًا وغيرها، إنما هو في الأصل يجسِّد معالم التصور التواصلي من حيث الاهتمام بالقصد المتحقق لدى المتكلم من جهة، والاهتمام بأحوال السامع من حيث إدراك هذا القصد عن طريق قرينة الاقتضاء من جهة أخرى، ومن ثم يكتمل شرط القصد المصاحب لشرط الحالة؛ فيتعين حينها المفهوم

[1] السابق.

وينجلي المقصود لدى المخاطب، وهذا هو ما يطمح إليه الدرس اللساني المعاصر في جميع نظرياته[١].

١٤- استعمال (كيف) اسم شرط:

وفي (باب الجزاء) في قول السيرافي بعدم جواز المجازاة بـ (كيف) كما جُوِّزت بغيرها من أسماء الاستفهام، جاء ردُّ ابن السِّيد عليه بقوله: "هذا الذي ذكره السيرافيُّ احتجاجُ الذين استَقبحوا أنْ يجازَى بـ (كيف)، وأمَّا الذين أجازوا ذلك -وهُم الكوفيون وبعض البصريين- فقالوا: إنَّ هذا الذي احتجَّ به خصومُنا لا يَلزم؛ لأن قول القائل: (كيف تكن أكن) عمومٌ يَخرج مخرج الخصوص؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز، ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة، وسقم، وحياة، وموت، وأنه إنما يَشترط أن يكون على حاله فيما يمكن، كما أن الإنسان إذا وعد صاحبه أن يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر، أو مرض، أو مخافة عدو لم يُسمَّ مخلفًا لوعده؛ لأن وعده إنما كان معلقًا بشرط السلامة، وارتفاع الموانع، قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك، ألا ترى أن القائل إذا قال: (متى تخرج أخرج) و (أين تكن أكن) فإنما يقع شرطه على ارتفاع العوائق واتصال السلامة!"[٢].

فتأمَّل هذه التعليقات التوضيحية التي يحدوها تصورٌ نحويٌّ ذو طابع استعمالي على ما دلت عليه النظريات الحديثة فيما سمَّوه بالسلوكيات،

---

[١] انظر: نظرية الأفعال الكلامية عند أوستين وسيرل ودورها في البحث التداولي، د/ حكيمة بوقرومة ص (٥) وما بعدها.

[٢] إصلاح الخلل (٢٣٤، ٢٣٥).

والإيضاحيات، والوعديات، والحكميات، وغيرها[١]! وهو عين ما بيَّنه ابن السِّيد في هذا النص في شأن فعل الوعد المصاحِب لشرط التعلق؛ الأمر الذي جعل ابن السِّيد يَعقد –عن طريق هذا المصاحبة بين فعل الوعد وفعل التعلق– ما يتوافق مع شرط الاقتضاء، وهو مبحث من مباحث النحو الوظيفي.

١٥– الاستثناء من جهة الاقتضاء:

ومما جاء في باب الاستثناء على وجه الاقتضاء عند ابن السِّيد –رحمه الله– اعتراضه قول الزجاجي بأنَّ (غير) قد تقع نعتًا إن لم يتأتَّ وقوع (إلَّا) مكانها. فتعقَّبه قائلًا: "هذا كلامٌ يوهِم مَن يَسمعه أنَّ الاستثناء أملَكُ بـ (غير) من الصفة، وأنَّ الصفة ليست أصلًا لها، والأمر بعكس ذلك؛ لأن الصفة أملَكُ بها لأنها ضدُّ (مثل)، وإنما استُعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها (إلا)، وذلك أنَّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها، كمخالفة ما بعد (إلا) لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء إذا لم يصلح في موضعهما (إلا)، ومعنى الصفة لا يفارقها، كقولك: مررتُ برجلٍ غيرِك"[٢].

ذَكر العلماء أنَّ الأصل في (إلَّا) أن تكون للاستثناء، والأصل في (غير) أن تكون وصفًا، ثم قد يُحمل أحدهما على الآخر فيوصف بـ (إلا) ويُستثنى بـ (غير)[٣]، قال –تعالى–: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللهُ

---

(١) انظر: نظرية الحدث الكلامي بين أوستين وسيرل، د/ العيد جلولي ص (٥٩) وما بعدها.

(٢) إصلاح الخلل (٢٥٤).

(٣) انظر: التخمير للخوارزمي (٤٧٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٩٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩٨)، والاستغناء في الاستثناء للقرافي (١٤٨)، والبحر ==

لَفَسَدَتَا...﴾[1]؛ فـ «إلا» هنا صفةٌ للنكرة قبلها بمعنى «غَيْر». قال السمين : "ومِن مُلَحِ كلامِ الزمخشريّ : «واعلم أنَّ (إلا) و (غير) يتقارضانِ»[2]"[3].

ومعلومٌ أنَّ (غير) اسمٌ متمكِّنٌ تعمل فيه العوامل، فيجوز أن يُقام مقام الموصوف، فإذا قلتَ: «مررتُ بغيرِك» فـ (غير) مجرور بحرف الجر، وكذا إذا قلتَ: «قام غيرُك» فـ (غير) مرفوعٌ بالفعل قبله، وإذا قلتَ: «رأيتُ غيرَك» فـ (غير) منصوبٌ بوقوع الفعل عليه، لا بحكم أنه صفةٌ تابعٌ، فـ (إلا) إنما وُصف بها حملًا على (غير)، وإذا كانت (غيرُ) نفسُها إذا حُذف موصوفُها لا تبقى نعتًا؛ إذِ النعتُ يقتضي منعوتًا يتقدَّم عليه، كان ما حُمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافضٌ أشدُّ امتناعًا، فلم يَجز لذلك حذْفُ الموصوف وإقامتُه مقامه، فلا تقول: «ما قام إلا زيدٌ» وأنت تريد الصفة، كما جاز (ما قام غيرُ زيد)[4].

١٦- المعاني الاقتضائية لأنواع (ما):

في باب (مواضع ما)، تناول ابنُ السِّيد أنواعها والسياق الذي تُستخدم فيه، بناءً على ما يقصد المتكلم إيصاله إلى السامع، فذكر منها: (ما) التي

==

المحيط (٢٨٣/٦) ، والهمع (٢٦٨/٢) ، وحاشية الصبان (١٥٧/٢) ، وحاشية الأمير (٢٧/١).

(١) الأنبياء، من الآية (٢٢) .

(٢) أيْ: يستعير كلٌّ منهما مِن الآخر حكمًا هو أخصُّ به. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٨٨)، والإيضاح لابن الحاجب (٣٦٩/١).

(٣) الدر المصون (٨/ ١٤٢).

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/٢) تحقيق: إميل بديع يعقوب.

تدلُّ على الاتصال والدوام، كقول القائل: (لا أكلمُك ما ذرَّ شارق)، (وما هبَّت الرياح)، و (ما غرَّد طائر)، وهي هنا تُقدَّر تقدير المصدر لكنها لا تقع موقع (أنْ)، وليست في معناها، ومثله أيضًا قولُ القائل: لا آتيك ما دام زيدٌ جالسًا، أي: مدة دوامه كذلك[١].

وتَمَّت (ما) التي توصل بها (كلّ) فتدلُّ على الظرفية الزمانية، كقول القائل: كلَّما جئتُك برَرْتني، وكلما نصحتُك لم تقبل مني، ومنه قوله –عز وجل–: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾[٢]، "و هذا النوع يدخل فيما يتصل به معنى الشرط، فتحتاج فيه إلى جواب[٣].

وهناك (ما) التي توصل بها بـ (إنَّ)، فتدلُّ على معنى الاقتصار وردِّ الشيء إلى حقيقته إذا وُصف بصفات لا تليق به، كردِّك على من سمعتَه يمدح إنسانًا قائلًا: هو شجاع، وكريم، وعاقل، وعالم، فتقول: إنما هو شجاع، أي أنه لا يستحق من ذلك كله إلا هذه الصفة[٤].

١٧– الاقتضاء في (قال) التي بمعنى (ظنَّ):

وفي مسألة (إجراء القول مُجرى الظن) في نصبه مفعولين مطلقًا[٥] في اللغة الفصيحة ذكر ابن السيد أنَّ له شروطًا متفقًا عليها، هي:

١– أن يكون الفعل مستقبلًا.

---

[١] انظر: إصلاح الخلل (٣٠٢).

[٢] النساء، من الآية (٥٦).

[٣] انظر: إصلاح الخلل (٣٠٦).

[٤] السابق (٣٠٨).

[٥] أي سواءٌ أكان مضارعًا أم ماضيًا. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٤٩).

٢- أن يكون معه استفهام.

٣- أن يكون للمخاطب.

وهناك شرطٌ مختلفٌ فيه وهو: ألا يُفصل بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقول القائل: (أأنت تقول زيدًا منطلقًا)؛ فسيبويه يختار فيه الرفع على الابتداء فتقول: أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ، وغير سيبويه يستوي عنده الفصل وغير الفصل، فإن كان الفصل بظرف نصبتَ على حاله قبل ذلك؛ لأن الظرف يُتسامح فيه ما لا يُتسامح في غيره، ومن النحاة من يستوي عنده في ذلك الماضي والمضارع[١].

إنَّ ما يعنينا في هذه المسألة ليس اختلاف النحاة في الشرط الرابع، ولا تحديداتهم المتعلقة بمفهوم القول، بل الأهم هنا هو القول ودلالاته الاستعمالية التي تعكس شيئًا من مظاهر التخاطب بين المتكلم والمستمع، وهنا نجد التقسيمات الثلاثة التي أشار إليها ابن السِّيد، وهي: الفعل المصاحب لدلالة الاستقبال، والفعل المصاحب والملازم لدلالة الاستفهام، وأخيرًا الفعل الذي هو من صلب المخاطب؛ وهذا التصور النحوي يمثِّل في الحقيقة المستويات الآتية:

١- الارتباط الدلالي بين الفعل وحال الاستقبال؛ إذ نجد ابن السِّيد يخرِّج سياقات القول على حسب ما تقتضيه علاقة الفعل بحال الاستقبال، والقول بحال الاستقبال هو قول بحال الاقتضاء، وهنا تتحرك ملامح السياق في تعامل ابن السِّيد مع الفعل وحال الاستقبال عن طريق التعدد الدلالي المصاحب لبنية التركيب، ومثل هذا النوع من الأفعال التي يُجريها المتكلم

[١] إصلاح الخلل (٣١٧).

على مجرى القول الدال على الاستقبال قد بيَّنها الدرس اللساني بالتفصيل عندما تحدث عن الجمل التي تأخذ طابعًا إنشائيًّا وتكون مصحوبة بوصف واقع من جهة المستقبل، مما يجعل مجرى فعل القول يعطي معنًى ومقصدًا على حسب هذا الوصف[١].

٢- دلالة الفعل المصاحب للاستفهام؛ إذ نجد ابن السِّيد يعطي المجرى القولي بُعدًا استفهاميًّا هو في الأصل مبنيٌّ على بُعد تخاطبي بين المتكلم والسامع، والدليل على هذا التصور هو ما نادت به نظرية (الأفعال الكلامية)، وبالتحديد في الأفعال الطلبية التي يكون الاستفهام جزءًا منها، والسبب في ذلك -كما بيَّن ابن السِّيد وغيره من النحويين- أنَّ الاستفهام هو في أصله الاستعمالي عبارة عن استخبار، ومِن ثَم فإنَّ الاستخبار إذا ما روعي وجوده من جهة الفعل الكلامي فإنَّ مقتضاه الدلالي التخاطبي هو طلب من المتكلم أن يخبر المستمع بشيء أو قضية أو خبر يريد التعرف عليه؛ ولذلك عدَّ الاستفهام غرضًا إنجازيًّا يتحرك ضمن السؤال الذي يتوافق مع طبيعة العلاقة التخاطبية بين المتكلم والسامع، ولعلَّ هذا ما رأيناه في غير موطن من الأمثلة التي كان يتعامل معها ابن السِّيد؛ إذ نجده يتحدث

[١] انظر: محاضرات الفيلسوف أوستين (كيف نُنجز الأشياء بالكلمات) على مواقع الإنترنت، وانظر: نظرية الأفعال الكلامية بين أوستين وسيرل ص (٥) وما بعدها، ونظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل ص (٥٩) وما بعدها.

وكأنَّه متكلم ثم يستأنف حديثه ليقوم مقام المستمع؛ فهو فعل كلامي يسير وفق مجريات فعل القول عن طريق ما يحمله من اقتضاءات سياقية[١].

٣- دلالة الفعل المصاحِب للمخاطب، حيث نجد ابن السِّيد يعطي مجرى القول بعدًا تخاطبيًّا يسير مع فعل التخاطب الذي يتحرك أولًا وقبل كل شيء من المتكلم، والموجَّه أساسًا إلى المستمع الذي يمثِّل عند ابن السِّيد حجر الأساس في مجرى القول عن طريق حركية الفعل الكلامي، وهذه النظرة تجعلنا نستحضر ما دعت إليه الدراسات التداولية التي عدَّت المخاطب – عند تحقيقه شرط القصد ومعنى الخطاب– بمنزلة حجر الأساس في عملية التخاطب؛ إذ إنَّ هذه الدراسات عند قيامها انطلقت من هذا الاعتبار الذي يخص الخطاب بما يدل عليه من قصد مع مراعاة أحوال المخاطب[٢].

---

[١] راجع في ذلك: الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية والمزج المفهومي والتداولية –سورة يوسف نموذجًا–، عطية سليمان أحمد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ٢٠١٥م، ص٢٥٥.

[٢] انظر: مدخل إلى دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية، عمر بلخير، ص (١٤– ١٥)، وانظر أيضًا: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري التخاطبي، أحمد المتوكل ص (٩، ٢٨٢)، والاستلزام التخاطبي في ضوء المقاربة الوظيفية، سالم محمد يزيد، ص (٣).

خاتمة البحث ونتائجه

هذه وقفاتٌ لا أدَّعي فيها الإحاطة والشمول، لكني أحسبها أضافت بعض خصوصيات ابن السِّيد البطليوسي، النحوي اللغوي، والفيلسوف المنطقي، والفقيه الأصولي، من خلال اعتراضاته النحوية على جُمل الزجاجي.

وهذا البحث –من حيث تناوله دلالة الاقتضاء من خلال ما أشار إليه ابن السِّيد في نقده الزجاجي– يبيِّن لنا عدة حقائق في شأن شخصية ابن السِّيد التي استطاعت أن تمدَّنا بالكثير من التصوُّرات النحوية، وذلك من خلال بعض التحليلات والتخريجات التي حاولتُ أن أستنبطها من كتابه (إصلاح الخلل)، والتي كانت في الغالب عبارة عن انتقادات فكرية، وفلسفية، ولغوية، اختلفت باختلاف طبيعة المقام والسياق الذي تعامل معه ابن السِّيد. ولا أرى الآن مانعًا من الإشارة إلى النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها من خلال التعامل مع هذا الكتاب على النحو الآتي:

*النحو العربي بحرٌ زاخر، يستطيع أن يمدَّنا بكثير من القضايا التي تخدم العربية من عدة جوانب، ليس فقط فيما تعلق بالقواعد النحوية، بل فيما له علاقة بميادين معرفية أخرى؛ كعلم الدلالة، وتحليل الخطاب، والنحو الوظيفي، وفلسفة اللغة ... ونحو ذلك.

*التقاء الدلالة النحوية أو تقاربها –في أبعاد متعددة– مع كثير من مفاهيم الدراسات الوظيفية التي تبنَّتْها بعض المدارس العربية والغربية.

*يُعَدُّ ابن السِّيد من أهم الشخصيات العلمية التي أنجبتها بلاد الأندلس بما امتاز به من فكر فلسفي عميق، وتصوُّر ديني ممزوج بكثير من الحقول

المعرفية التي كانت سبب تميُّزه في التوجيه والاستنباط والتأويل؛ فوضعه ذلك في مصافِّ كبار علماء العربية.

*مِن أهمِّ ما جعل ابن السِّيد يُعنى بالتأليف في دائرة النحو؛ عنايته بما يهمُّ حاجة الناس ومدى استفادتهم مما يدور في فلك اللغة، على سياق يحدُوه نوعٌ من المنطق الصواب الذي يقوم عليه نحو العربية شكلًا ودلالة واستعمالًا.

* كتاب (إصلاح الخلل) يغلب عليه الاتجاه المنطقي والجدلي؛ وهو ما جعل ابن السِّيد حريصًا على الالتزام بالطابع الموضوعي المقْنِع بالدليل العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة الإشكال المتوقف عنده، مما أكسب اقتضاءاته واعتراضاته نوعًا من التصور النحوي الفلسفي الذي كان جلُّه منصبًّا على دلالة السياق الوظيفي والغرض الاستعمالي. والدليل على ذلك أننا رأيناه عند تعامله مع الحكم النحوي يخرِجه من سياقه المعياري مقربًا ذلك حسبما يتناسب مع السياق الوظيفي؛ لكن وفق طابع فلسفي يُعطي المفهوم النحوي بُعده الاستعمالي من هذه الجهة، ولعلَّ فيما أشار إليه في صور أحوال المبتدأ الملازم للخبر الدليلَ القاطع على ذلك؛ فهو حينما يتعامل مع الخبر حذفًا وذكرًا لا يتَّبع ما سار عليه النحويون في مجال التقدير، بل يتجاوز ذلك ليعطي هذا التقدير بُعدًا فلسفيًّا وجوديًّا يتماشى مع طبيعة مفهوم النكرة والمعرفة على حسب سياقهما المنطقي، وهذا التصوُّر عند ابن السِّيد له ما يسوِّغه فيما يسمي –عند المناطقة– بـ (نظرية الحِجاج).

*كلمة (إصلاح) الواردة في عنوان الكتاب تدعو إلى تتبُّعِ التخريجات والتصويبات النحوية التي أشار إليها ابن السِّيد ومدى علاقتها بمقتضيات الكلام ودلالاتها.

*كان لابن السِّيد في دراسته لكتاب (الجُمل) أثرٌ بالغ في تغيير بعض المفاهيم النحوية التي رآها في كثير من السياقات لا تتوافق مع الاقتضاء اللغوي والسياق الاستعمالي؛ مما جعل اعتراضاته تمثِّل منهجًا علميًّا وتصورًا جديدًا للفكر النحوي.

*جلُّ ما توقَّف عنده ابن السِّيد في سرد الأمثلة ذات الطابع النحوي جاء ضابط التعليل فيها مصاحبًا لتحليلاته وتخريجاته، مما جعل أمر إدراك الاقتضاء سهلًا ميسورًا.

*لم يتقيَّد ابن السيِّد في سياق النقل والاستشهاد بفريق معين من النحويين، بل راح يعدِّد موارد الاستشهاد بتعدُّد النحاة، مما أكسب المفهوم النحوي لديه نوعًا من الشمولية؛ فساعده ذلك على التعامل مع محلِّ الخلاف وفق بُعد دلالي متعدِّد الجهات.

*راعى ابن السِّيد الدلالةَ في تعامله مع المفهوم النحوي وسياق المعنى ومُجرَياته التي يتحرك من خلالها، ولعلَّ من أهمها ما أشرنا إليه في الحال ومقتضياته، وهو إذ يتَّجه نحو هذا النوع من التعامل يعطي المفهوم النحوي حركة يتحرك من خلالها؛ فيستطيع الناظر أن يدرك المعاني والمقاصد من وراء هذا المفهوم. هذا ما كنت ألحظه في جل تحليلاته ونقده للزجاجي؛ فهو يحاول بكل ما أوتي من علم وفكر أن ينظر إلى المفهوم النحوي بما يدل عليه مما ليس داخلًا في التركيب بل خارج عن التركيب، وهنا قد لاحظنا في غير موضع ملامح العلاقة التخاطبية التي كان يبيِّنها ابن السِّيد عن

طريق طرح السؤال والإجابة المتعددة عنه، مما جعلنا نستنبط من خلال ذلك مواضع الاقتضاء في الكلام.

*جعل ابن السِّيد من قضية العامل دليلًا قاطعًا على تخريج المفهوم النحوي بما يتلاءم مع مقتضيات أحوال السياق، وهذا ما فعله في أثناء تقديره للمحذوفات وتعليله الحركة الإعرابية، فهو لا يتوقف عند علة الحركة الإعرابية من حيث المحلُّ، بل يزيد ليصل إلى ما تقتضيه هذه العلة القائمة في الحركة، وبهذا استطاع ابن السِّيد أن يُسهم في توسيع دائرة المعنى النحوي عبر ضابط العامل إلى ما يمكن أن يسمى بالعامل الوظيفي أو الاستعمالي، وهو عامل يعطي دلالة الاقتضاء حقَّها من حيث الظهور والاهتمام لدى المخاطب عن طريق ما هو مبثوث في تصور المتكلم.

*ألمح ابن السِّيد في مواضع كثيرة إلى ما سُمي –حديثًا– بـ (المبدأ التراتُبي) بين الأفعال أو الأسماء وفق سياقها الدلالي، وهذا يقابله في الدرس اللساني ما يُعرف بـ (الأحداث النصية)، فيتلاءم مع مقتضيات التخاطب التي دعت إليها اللسانيات الحديثة والمعاصرة.

*عكست تحليلات ابن السِّيد في شأن مرجع الضمير النحوي وما يدل عليه من دليل ما هو معروفٌ في الدرس اللساني الحديث بـ (الإحالة وصورها الاستعمالية)، وهذا يعني أنَّ ابن السِّيد كان على وعي جيد بالظاهرة النحوية حسبما يتوافق مع دلالاتها السياقية والاستعمالية.

*ركَّز ابن السِّيد كثيرًا على إيراد صور شتى للمعانى الدلالية المستلزَمة من الجملة التي معناها يستلزم اقتضاءً يتلاءم مع طبيعة المقصِد الذي يريده المتكلم؛ لأنَّ معنى الجملة لا يفيد بظاهر الكلام بل بما يقتضيه، وهنا رأينا ابن السِّيد في سياقات حُججه يستخدم الأدلة أو القرائن لتقرير وإثبات

مظاهر الاقتضاء على حسب غرض المتكلم ومراده، تمامًا ما بيَّنه الدرس اللساني عند تناوله مظاهر الاقتضاء الكلامي أو الخطابي.

*لعلَّ التقديرات التي رأيناها في هذا البحث والتي تعكس شمولية واسعة المجال لدى ابن السِّيد، إنما مردُّها إلى تنوُّع المادة المعرفية النحوية؛ فهو قد أخذ عن علماء البصرة والكوفة، مما جعل من المادة المعرفية التي تعامَلَ عن طريقها سببًا لتميُّز شخصيته النحوية؛ إذ استطاع –بجدارة– أن يفاضل بين الآراء، فيقوِّي بعضها ويرجِّحه، ثم ينتقل إلى سياقات يُضعِّف بها بعضها الآخر ويردُّه ردًّا جميلًا، كل هذا وذاك لم يجعله قط يبتعد عن تصوره المنطقي والفلسفي للمفهوم النحوي، وهذا التصور –عنده– لمفهوم الاقتضاء النحوي المصاحب للنص الكلامي أو الخطابي تطغى عليه الصبغة الفلسفية من ناحية التقدير والتخريج والتأويل.

*عند تعامُل ابن السِّيد مع المقتضى الكلامي في إطاره النحوي نجده يتبع قول بعض النحويين الكبار، ولكن لا يلبث الأمر أن يعود إلى شخصيته الحرة فيظل مستقلًّا منفردًا بما يراه على حسب التوجه الفلسفي والفكري الذي بنى –من خلاله– تصوُّره تُجاه ما تقتضيه طبيعة البنية التركيبية بما تحمله من معانٍ لا يتسع المقام لتفصيلها.

*مما توقَّف عنده ابن السِّيد في شأن الاقتضاء الخِطابي أو الاستلزام الحِواري؛ أنَّه يعكس –بالتعبير اللساني الحديث– القدرة التواصلية بين المخاطب والمستمع، أو بعبارة أخصر: (نظرية التواصل)، والدليل على ذلك أنَّ أغلب تعليلات ابن السِّيد في إطارها الاقتضائي كانت تنطلق من تصور فلسفي منطقي لواقع اللغة وفق دلالاتها السياقية، مما مكَّن ذلك المفهوم النحوي المتبادَل بين المتكلم والمتلقي وفق (دائرة التخاطب) أن يعكس في

الأصل ملامح ومظاهر التواصل الجاري وفق سياقه النحوي دون أن يتعدَّاه، والحجة في ذلك –من حيث المادة المعرفية– ما كان يسير عليه ابن السِّيد في شأن الجمل غير المصرَّح بها اقتضاءً؛ وهو المسمى في اللسانيات الحديثة بـ (التواصل غير المعلَن، أو غير المصرَّح به)، وهنا يكتسب المفهوم النحوي في ثوبه الاقتضائي شيئًا من السياق الدلالي الذي نادى به النحو الوظيفي.

*أُوصِي أن تسعى البحوث المستقبلية –بكل ما تملكه من تصور فكري وفلسفي ولغوي واسع النطاق– إلى إغناء الحقائق التي توقَّف عندها النحويون –عامة– وابن السِّيد –خاصة– بمجموعة من التصوُّرات والجدليَّات الفرضيَّات التي تخدم التعبير العربي الأصيل تراثًا ومعاصرة؛ من أجل أن يحيا هذا الحرف اللغوي العربي –متمثلًا في نحوه وصرفه وبلاغته– حياة واقعية؛ حتى لا يكون غريبًا ويكون أهله كذلك.

وفي الختام؛ هذه دراسةٌ لا أدَّعي فيها الكمال، فما كان فيها من سداد أو رشاد فمِن الله وحده، وما كان فيها من زلل أو تقصير فمن نفسي وتصوُّري المحدود، وحسبي أني اجتهدتُّ، والله الموفِّق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكان الانتهاء منه في الواحدة من صباح

يوم الاثنين ١٨ /١١/ ٢٠٢١م

الموافق ١٢ /ربيع الآخر/ ١٤٤٣هـ

قائمة المصادر والمراجع

*آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، أحمد المتوكل، ط. الأولى، دار الهلال العربية ١٩٩٣م.

*ابن السِّيد البَطَلْيُوسي اللغوي الأديب.. حياته ومنهجُهُ –في النحو واللغة– شعره، د/ صاحب أبو جناح، جمهورية العراق، ديوان الوقف السُّني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط. الأولى ٢٠٠٧م.

*ابن السِّيد البطَلْيوسي ومنهجه النحوي من خلال كتابه (إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي)، لمحمد زهار، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية– الجزائر، العدد الثاني ٢٠٠٥م.

*الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، ط. المكتب الإسلامي– بيروت.

*أخبار أبي القاسم الزجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: د/ عبد الحسين المبارك. دار الرشيد بغداد ١٩٨٠م.

*استدراك البطَلْيوسي على الزجاجي من خلال كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، لعبد الله الطيب المجذوب، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان، كلية اللغة العربية– السودان ٢٠٠٠م.

*الاستدلال في معنى الحروف.. دراسة في اللغة والأصول، لأحمد كروم، دار الكتب العلمية– بيروت ١٩٧١م.

*الإشهار القرآني والمعنى العرفاني في ضوء النظرية العرفانية، والمزج المفهومي والتداولية –سورة يوسف نموذجًا–، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي– القاهرة ٢٠١٥م.

*إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ابن السِّيد البطَلْيوسي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٣م.

*أصول النقد النحوي عند ابن السِّيد في ضوء كتابه: (إصلاح الخلل)، د/وليد السراقبي، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، مج ٣١، ع ١٢٨، ٢٠١٣م.

*الاقتضاء بين النحو العربي والغربي، لعزَّام محمد ذيب الشريدة، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية ١٤٣٢/٧/٢٠هـ.

*الإنارة، شرح كتاب (الإشارة) في معرفة الأصول، د/ أبو عبد المعز محمد علي فركوس، ط. الأولى، دار الموقع- الجزائر ١٤٣٠هـ.

*أنماط التركيب القرآني (دراسة في سور آل حم)، علي ميران جبار، رسالة ماجستير ٢٠٠٩م.

*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة- بيروت.

*الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط. الثالثة، دار النفائس- بيروت ١٩٧٩م.

*الإيضاح في علوم المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، ط. الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٣م.

*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى، عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤م.

*البيان العربي دراسة تاريخية فنية في أصول البلاغة العربية، د/ بدوي طبانة، ط. الثانية، مطبعة الرسالة، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م.

*تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أبَّاه، ط. الثانية، دار الكتب العلمية ٢٠٠٨م.

*التداولية اليوم علمٌ جديد في التواصل، لـ (جاك موشلار)، ترجمة: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني –المنظمة العربية للترجمة–، ط. الأولى، دار الطليعة– بيروت ٢٠٠٣م.

*التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، ط. دار المريخ.

*التطور الأصولي للمعنى (مقاربة دلالية تداولية لآليات فقه الخطاب)، مختار درقاوي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١٧م.

*التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، ط. الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت ١٩٨٣م.

*تعقُّبات ابن السِّيد البطَلْيوسي للزجاجي في كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، محمد عبد العال محمد، مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة– مركز الدراسات الشرقية، مج ١٦، ع٣، ٤، ٢٠٠٥م.

*الثقافة المنطقية في الفكر النحوي –نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا–، محيي الدين محسَّب، الشاملة الذهبية (بصيغة word).

*جامع الدروس العربية، للشيخ/ مصطفي الغلاييني، ط. الثالثة، المكتبة العصرية– بيروت ١٩٩٤م.

*الجُمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط. الرابعة، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٨٨م.

*جمهرة اللغة، لابن دُريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. الأولى، دار العلم للملايين- بيروت ١٩٨٧م.

*جهود البطَلْيوسي الأدبية في (الاقتضاب)، يونس إبراهيم السامرائي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، مج٤٤.

*الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السِّيد البطَلْيوسي، سحبان محمود خليفات، ط. الأولى، دار البشير- عمَّان ١٩٨٨م.

*حاشية الأمير على مغني اللبيب، ط. دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.

*الحجج العقلية في اعتراضات البطَلْيوسي على كتاب الجُمل، سناء عبد الزهرة رزوقي، جامعة الكوفة- كلية الآداب، ع٣٩، ٢٠١٩م.

*الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ط. الأولى، دار الفكر المعاصر- بيروت ١٤١١هـ.

*حياة الحيوان الكبرى، لأبي البقاء الدميري، ط. الثانية، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٤هـ.

*دلالة الاقتضاء بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات الحديثة، د/ بوشعيب مسعود راغين، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد ١٧، ١٤٤٠هـ.

*دلالة الاقتضاء بين النحو والتداولية، د/ ليلى جغام، ص (٩٠)، حوليات المخبر، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد الأول ٢٠١٣م.

*دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط. الثالثة، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة ١٩٩٢م.

*الذخيرة –في الفقه المالكي–، لشهاب الدين القرافي، تحقيق: محمد حجي، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي– بيروت ١٩٩٤م.

*الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، ط. الأولى، الدار العربية للكتاب، ليبيا– تونس ١٩٨١م.

*رسالة الحدود، للرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط. دار الفكر– عمان.

*الزجاجي.. حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)، مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

*سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: مجموعة المحققين، ط. الثالثة، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.

*شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. الأولى، دار ابن كثير– القاهرة ١٩٨٦م.

*شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين التفتازاني، ط. مكتبة صبيح بمصر– دون تاريخ.

*شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، ط. دار اليازوري العلمية– عمَّان ٢٠٠٧م.

*شرح المفصَّل للزمخشري. لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠٠١م.

*شرح المقدمة المُحْسِبَة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية– الكويت ١٩٧٧م.

*الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، ط. الرابعة، دار العلم للملايين ١٩٩٠م.

* طرق الاستدلال ومقدِّماتها عند المناطقة والأصوليين، د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط. الثانية، مكتبة الرشد– الرياض ٢٠٠١م.

*العلاقات الإسنادية في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي) في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، طارق أحمد الوحش، رسالة ماجستير– جامعة مؤتة ٢٠٠٩م.

*قضايا الإسناد في الجملة العربية، علي كنعان بشير، رسالة ماجستير– جامعة الموصل ٢٠٠٦م.

*كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، ط. الثانية، مكتبة الخانجي– القاهرة ١٩٩٣م.

*الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط. الثالثة، مكتبة الخانجي ١٩٨٨م.

*كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، ط. دار الكتاب الإسلامي.

*الكليات، لأبي البقاء الكفوي تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

*لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، ط. دار صادر– بيروت.

*لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب محمد خطاب، ط. الثانية، المركز الثقافي العربي– المغرب ٢٠٠٦م.

*اللسانيات الوظيفية.. مدخل نظري، أحمد المتوكل، ط. الثانية، دار الكتاب الجديد المتحدة ٢٠١٠م.

*اللغة العربية.. معناها ومبناها، د/ تمام حسان، ط. دار الثقافة– دون تاريخ.

*مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، ط. الثالثة، دار الفكر– دمشق ٢٠٠٨م.

*المحصول، لفخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، ط. الثالثة، مؤسسة الرسالة ١٩٩٧م.

*مختار الصحاح، زين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط. الخامسة، المكتبة العصرية، الدار النموذجية– بيروت ١٩٩٩م.

*المدارس النحوية، د/ شوقي ضيف، ط. دار المعارف.

* مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د/ فخر الدين قباوة، ط. الأولى، دار الفكر– دمشق ٢٠٠٣م.

*معجم الأفعال المتداولة ومواطن استعمالها، لمحمد الحيدري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، مطبعة التوحيد ١٤٢٣هـ.

*معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط. دار صادر، ١٩٩٣م.

*معجم الرائد، لجبران مسعود، ط. السابعة، دار العلم للملايين ١٩٩٢م.

*معجم الغني، لعبد الغني أبو العزم، موقع معاجم صخر] من كتب المستودع بموقع المكتبة الشاملة [.

*المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. الثانية، مكتبة ابن تيمية– القاهرة ١٩٩٤م.

*المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط. الرابعة، مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٤م.

*المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

*مِن أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ط. الثالثة، مكتبة الأنجلو ١٩٦٦م.

*مِن ملامح النحو الوظيفي في كتب التراث العربي، إبراهيم ألبب، وإسماعيل المصري، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٩، العدد ١٦، ٢٠١٧م.

*النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، لمحمد صلاح الدين مصطفى، ط. مؤسسة الصباح– الكويت ١٩٧٩م.

*النحو الوظيفي، لعبد العليم إبراهيم، ط. التاسعة، دار المعارف ١٩٦٩م.

*نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، ط. الدار المصرية السعودية– القاهرة ٢٠٠٥م.

*هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ط. مؤسسة التاريخ العربي.

*الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط. دار إحياء التراث– بيروت ٢٠٠٠م.

*الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم.. دلالتها، صورها، لرابح أبو معزة، ط. الأولى، دار رسلان– دمشق ٢٠٠٩م.

*وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس بن خلِّكان، تحقيق: إحسان عباس، ط. دار صادر– بيروت ١٩٧٢م.

فهرس المحتويات

المقدمة

التمهيد: الفكر النحوي والفلسفي عند ابن السيد

الفصل الأول: بين الزجَّاجي وابن السِّيد

المبحث الأول: الزجَّاجي وكتابه (الجمل)

المبحث الثاني: مآخذ ابن السِّيد على كتاب (الجُمل)

الفصل الثاني: رابطة الإسناد

المبحث الأول: الإسناد ومجالاته الاستعمالية

المبحث الثاني: العلائق الإسنادية داخل التراكيب النحوية

الفصل الثالث: مقتضى الكلام النحوي

المبحث الأول: مقتضيات الكلام بين النُّحاة واللِّسانيين

المبحث الثاني: تصوُّرات ابن السِّيد لمفهوم مقتضيات الكلام

١- حدُّ الاسم ومقتضياته

٢- حدُّ الفعل ومقتضياته

٣- حدُّ الحرف ومقتضياته

٤- أقسام الفعل من جهة الاقتضاء الكلامي

٥- الفاعل والمفعول من جهة الاقتضاء

٦- الاقتضاء في النعوت

٧- الاقتضاء في العطف

٨- البدل واستعمالاته من جهة الاقتضاء

٩- الاقتضاء في باب الحال

١٠- المبتدأ من جهة الاقتضاء

١١- تقديم الخبر من جهة الاقتضاء

١٢- الاشتغال من جهة الاقتضاء

١٣- (كان) وأخواتها من جهة الاقتضاء

١٤- استعمال (كيف) اسم شرط

١٥- الاستثناء من جهة الاقتضاء

١٦- المعاني الاقتضائية لأنواع (ما)

١٧- الاقتضاء في (قال) التي بمعنى (ظنَّ)

خاتمة البحث ونتائجه

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات